الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة-

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

بركات سميرة

تحت عنوان:

واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** - وكالة مسيلة-

لجنة المناقشة:

د.	لعجال العمرية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د.	بنابي فتيحة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
أ.	لعميد نور الهدى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

تشـــكرات

الحمد لله على إتمام هذا العمل وتوفيقه لي طيلة المشوار
الدراسي حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه...
الشكر للوالدين الكريمين على الدعم المعنوي الكبير لمواصلة
الدراسات العليا بعد انقطاع طويل...
جزيل الشكر لمن كان عونا وسندا لي في مشواري هذا حفظه الله
ورعاه وأطال في عمره "زوجي الكريم"
أشكر الأستاذة المشرفة على العمل الدكتورة "بنابي فتيحة"
على كل النصائح والتوجيهات في سبيل إخراج هذا العمل في صورته النهائية
فجزاها الله خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناتها.
الشكر موصول كذلك لأخي الدكتور "بركات عماد الدين"
أشكر كذلك الدكتورة "العماري جويدة" إطار في بنك بدر...

"سميرة بركات"

إهـــــــــــداء

إلــى من قال فيهما سبحانه وتعالي:

﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23)

وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ قُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

(سورة الإسراء الآية 24)

إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلي ما في الوجود

"أمــي الحبيبة الغالية"

إلـــى من كان سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية إلى الذي لا يسعني إلا أن أقف أمامه احتراما وعرفانا

وطاعة بعد الله والرسول وحبا أبي الغالي .

إلى زوجي الكريم

❖ إلـــى أبنائي وقرة عيني "أنفال" "أنس" "بلقيس" "ميسون" والبرعم الصغير "تميم"

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى عائلة الزوج الكريم .

إلى طلبة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2022

سميرة بركات

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل إلى السيولة البنكية	
تمهيد	**8**
المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية	**9**
المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية	**9**
المطلب الثاني: مكونات السيولة البنكية	**12**
المطلب الثالث: مصادر السيولة البنكية وأهم العوامل التي تحدد حجمها	**15**
المبحث الثاني: نظريات إدارة السيولة البنكية وقياسها	**22**
المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة البنكية وقياسها	**22**
المطلب الثاني: قياس السيولة البنكية	**25**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: مخاطر السيولة البنكية وسبل إدارتها	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: ماهية مخاطر السيولة البنكية	**35**
المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية	**35**
المطلب الثاني: مفهوم مخاطر السيولة البنكية	36
المطلب الثالث: قياس مخاطر السيولة البنكية	47
المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة البنكية	**52**

المطلب الأول: مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية	52
المطلب الثاني: مبادئ إدارة مخاطر السيولة البنكية	56
المطلب الثالث: تقنيات وأدوات إدارة مخاطر السيولة البنكية	62
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث: دراسة حالة إدارة مخاطر السيولة في بنك BADR – وكالة مسيلة–	
تمهيد	68
المبحث الأول: بطاقة فنية	69
المطلب الأول: تقديم عام لبنك BADR	69
المطلب الثاني: هيكل ومهام وأهداف بنك BADR	72
المطلب الثالث: تقديم بنك BADR – **وكالة مسيلة**	76
المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في بنك BADR خلال الفترة 2018–2019	79
المطلب الأول: حساب نسب السيولة البنكية لبنك BADR	79
المطلب الثاني: واقع إدارة مخاطر السيولة في بنك BADR – وكالة مسيلة–	84
خلاصة الفصل	87
الخاتمة	89
قائمة المصادر والمراجع	94
الملخص	97

قائمة الجـــــداول
والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	تصنيفات أصول البنك التجاري حسب درجة السيولة	15
(02)	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018	79
(03)	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2019	80
(04)	حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2018-2019	82
(05)	نسبة توظيف البنك BADR لسنتي 2018-2019	83

قائمة الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	مخاطر المصرفية	36
(02)	**المصادر الأساسية لمخاطر السيولة**	40
(03)	**نسب خطر السيولة**	50
(04)	**الهيكل التنظيمي**	73
(05)	**الهيكل التنظيمي لوكالة بدر – وكالة مسيلة**	78

مقدمـــــــــة

تمهيد:

لقد عرف العالم تطور كبيرا في ما يتعلق بالمجال الاقتصادي والمجال المالي خاصة، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية، حيث تعتبر البنوك أحد أهم مصادر التمويل خاصة في البلدان النامية، كون الدول المتقدمة أصبحت تعتمد بشكل كبير على الأسواق المالية، كما تؤدي البنوك دورا هاما في تنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية للدولة بشقيها المالي والنقدي وبأدواتها المختلفة، فهي تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار المتعددة إضافة إلى الخدمات المتنوعة التي تقدمها للزبائن.

إلا أن البنوك وفي سعيها إلى تحقيق أكبر ربح ممكن تتعرض لمخاطر مختلفة تقف عائق أمام القيام بعملها بكفاءة خاصة في عصر العولمة حيث شهد القطاع المالي والمصرفي عدة أزمات أبرزها أزمنة الرهن العقاري سنة 2008 بسبب التطورات العالمية والعولمة البنكية، وما أفرزته من اندماج وخوصصة للبنوك كذلك ظهور البنوك الالكترونية والبنوك الشاملة، هذا وإضافة إلى المشتقات المالية، التي ابتكرت من أجل التحوط من المخاطر إلا أن استخدامها دون رشاد أدى إلى ارتفاع المخاطر.

وبذلك أصبحت المخاطر ملازمة للنشاط البنكي والتي يجب على البنوك إدارتها بفعالية من أجل تحقيق افضل أداء ونتائج ومن بين هذه المخاطر نجد مخاطر السيولة التي تعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والمتمثلة في عدم قدرتها على مواجهة طلبات المودعين والزبائن، الأمر الذى يؤدي إلى حدوث أزمة سيولة تؤثر على البنك وعلى القطاع البنكي ككل فالأمر هنا لا يتعلق بتفادي الخطر بقد ما يتعلق بّإمكانية تحديد هو تقييمه وبالتالي ادارته وهو ما يطلق عليه إدارة مخاطر السيولة البنكية، إذا فإن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، وهذا باستخدام أساليب وتقنيات وأدوات مختلفة.

1-الاشكالية:

من خلال ما تطرقنا اليه سابقا سنحاول في بحثنا هذا الاجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ؟

2- التساؤلات الفرعية:

يمكن تقسيم الإشكالية إلى سؤالين فرعيين:

- هل يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ادوات واساليب مناسبة لقياس مخاطر السيولة؟
- ما مدى التزام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة بتوفير مصلحة لإدارة مخاطر السيولة؟

3- الفرضيات:

كمحاولة للإجابة على السؤال الرئيسي تم صياغة الفرضية التالية:

"**يتم إدارة مخاطر السيولة بكفاءة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة**"

يمكن تجزئة الفرضية الرئيسة إلى فرضيات فرعية:

- توجد ادوات وأساليب مختلفة لإدارة مخاطرة السيولة البنكية وتطبيقها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة؛
- يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة بتوفير مصلحة لإدارة مخاطر السيولة، وتعمل وفق المعايير المفروضة من طرف السلطة النقدية.

4- دوافع اختيار الموضوع:

- **دوافع ذاتية:**

- النيل الشخص لدراسة المواضيع ذات الصلة باقتصاد المخاطرة في المجال البنكي؛
- كونه يتعلق بالتخصص اقتصاد نقدي و بنكي؛
- امكانية التوسع في الموضوع في الدراسات العليا.

- **دوافع الموضوع:**

- قابلية الموضوع للبحث و الدراسة؛
- الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في التنمية الاقتصادية؛
- زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر بأنواعها و هذا راجع إلى الأزمات التي عرفها القطاع المصرفي والمالي.

5- أهداف الدراسة:

- معرفة ماهية السيولة البنكية و أهميتها بالنسبة للبنوك؛
- عرض طرق قياس السيولة البنكية و مخاطرها و طرق إدارتها؛
- دراسة مدى كفاءة إدارات البنك لمخاطر السيولة؛
- محاولة اسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة المسيلة؛

تبيان واقع إدارة مخاطر السيولة فيBADR و تحديد أهم أدوات إدارة السيولة المستخدمة.

6-أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع السيولة البنكية وطرق إدارتها من أكبر التحديات التي تواجه العمل المصرفي، وذلك لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها واعتبارات الربحية المرجو تحقيقها، فزيادة السيولة عن المستوى لمناسب في أي بنك يعني ضعف قدرته في استثمار الفائض وتحقيق الأرباح المنشودة منه إلى جانب ضعف مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي المقابل نجد أن نقص السيولة عن الحد الواجب الاحتفاظ به يمكن أن يعرض البنك لمخاطر فقدان ثقة عملائه وهذا بدوره يهدد استقرار النظام المصرفي والمالي.

كما أن تكرار الأزمات المالية التي اصابت النظام المصرفي والمالي مثل أزمة الرهن العقاري 2008، زاد من أهمية السيولة و ضرورة التعامل معها بحيطة وحذر شديدين.

7-منهج البحث:

إن معالجة الاشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة البحث مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات، تستدعي ضرورة استخدام:

المنهج الوصفي الذي تم الاستعانة به في الجانب النظري باستخدام أداة التوصيف لاستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في إدارة مخاطر السيولة، كما تم استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على كيفية إدارة مخاطر السيولة في البنك محل الدراسة.

أما عن الأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات فقد اعتمدنا على المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في اطار دراستنا بهدف ارساء الدعامة النظرية له، وعلى المصادر الأولية التي تتمثل في البيانات التي تم جمعها من مصادر عينة الدراسة.

8-الدراسات السابقة:

دراسة حياة النجار بعنوان: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2013/2012.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق البنوك التجارية العمومية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية.

توصلت الدراسة في الأخير إلى أن البنوك التجارية العمومية الجزائرية تعتمد بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر وأن قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك وإدارة مخاطرها لأنها لم تطبق ما جاء في بازل 3.

دراسة حكيم براضية بعنوان:" التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2011/2010.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن حسن إدارة السيولة يكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين واستثمار جزء من لتحقيق الربحية.

دراسة نصر رمضان احلاسه بعنوان:" **دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدراة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2013.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة البنكية.

دراسة عدنان شاهر الأعراج بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مدى تطبيق افضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن.

هدفت الدراسة لمساعدة البنوك العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات البنكية في إدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة، ولخصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارتها إضافة إلى تطوير أدوات قياس ومتابعة مناسبة.

9-حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة المسيلة؛

الحدود الزمانية: البيانات المالية في البنك للفترة 2018-2019.

10- صعوبات البحث:

أحاطت بالبحث عدة صعوبات حالت دون إنجازه بالمستوى المرغوب خاصة الجزء التطبيقي تتمثل أهمها في:

- سرية العمل المصرفي ومن ثم صعوبة واستحالة الحصول على البيانات والمعطيات الرقمية؛
- عدم اتباع سياسة الافصاح المفروضة من طرف السلطات النقدية؛
- عدم وجود تقارير السنوية للبنك وإذا وجدت تكون قديمة وهذه ما ثر على جودة العمل؛
- قدم القوائم المالية وعدم وجود تحديث لها من طرف البنك.

11-هيكل البحث:

للإجابة على الاشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي

الفصل الأول: ويتعلق بالاطار المفاهيمي للسيولة.

الفصل الثاني: مخاطر السيولة البنكية و طرق إدارتها.

الفصل الثالث: تطبيقي وقمنا فيه بإسقاط الدراسة النظرية لإدارة مخاطر السيولة في دراسة حالة وكالة المسيلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال استخدام مؤشرات السيولة.

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض التوصيات الخاصة بالموضوع وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:

مدخل إلى السيولة البنكية

تمهيد:

كان لتوسع النشاط البنكي الفضل في الاهتمام أكثر بما يملكه من أموال خاصة ما شهده النظام المصرفي العالمي من أزمات ألحقت أضرارا كبيرة في قيمة الأصول النقدية والمالية، فهذا التوسع قد أدى بالمؤسسات المالية والبنكية إلى الإفراط في الاستثمار دون مراعاة للجانب الآخر من استخدام هذه الأموال ألا وهي الاحتفاظ بالأرصدة النقدية الكافية لتغطية مختلف الطلبات، لأن الأصل في مصادر تمويل البنوك التجارية هي الودائع بمختلف أنواعها والودائع الجارية بصفة خاصة، وبالتالي فإن هذه السيولة ما هي إلا التزامات قصيرة الأجل قد يقوم أصحابها بسحبها في أي لحظة، الامر الذي يفرض على البنوك والمؤسسات المالية إيجاد طرق وأساليب لإدارة هذه السيولة مع ما يتناسب ونشاطها.

من أجل الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالسيولة البنكية نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية

المبحث الثاني: نظريات إدارة السيولة وقياسها

المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية

تعتبر السيولة البنكية من المؤشرات الحيوية لأي بنك، لذلك توعيها البنوك أهمية بالغة، حيث تسعى في نشاطاتها اليومية إلى الملائمة بين الموارد المتاحة والأنشطة التي تقوم بها، حتى تتمكن من مواجهة طلبات واحتياجات الزبائن وسحوبات المودعين.

المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية

أولا: تعريف السيولة البنكية

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية cash money أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى نقدية بسهولة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة. [1]

وفيما يلي نوجز بعض التعاريف:

التعريف الأول: تعرف السيولة البنكية على أنها قدرة البنك على تحويل أصولها إلى نقد حاضر عند الطلب، أي مقابلة المصارف لسحوبات المودعين و طلبات المقترضين معا عند الطلب.[2]

التعريف الثاني: تعرف السيولة أيضا بأنها احتفاظ المصرف جزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح

[1] –فرح يعقوب: إدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية 2017، ص10.

[2] – محمد ناولو: إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار سوريا الفتاة، حلب، سورية،2016، ص 259.

ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في الأعمال.[1]

إذا من خلال هذا التعريف نجد أن مفهوم السيولة ينقسم إلى قسمين:

أ- **مفهوم كمي:** يعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف ودون تأخير

ب- **مفهوم نقدي:** ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد مضافا إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء أو من خلال الحصول ودائع جديدة أو من السوق المالية.[2]

ثانيا: أهمية السيولة

البنوك في حاجة مستمرة إلى السيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين وكذلك من أجل تلبية طلبات الراغبين في الحصول على قروض وتسهيلات، وعدم تفويت فرص استثمارية، ولهذا تتجلى أهمية السيولة فيما يلي:

- تعتبر كمؤثر حيوي للسوق المالية والمودعين، والإدارة وكذا المحللين؛
- تظهر البنك أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته اتجاه جميع الأفراد؛
- تجعل البنك في مأمن من بيه بعض موجوداته بأقل من قيمتها من أحل الوفاء بالتزاماته؛
- توفر السيولة يحمي البنك من الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي؛
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الواجبة عليه.[3]

---

[1]- أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد،" دعم تسيير مخاطر السيولة في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد7، العدد2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص102.

[2]- نفس المرجع، ص 102.

[3]- سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر،2016، ص28.

- أنها تشكل تعزيزا الثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.[1]

ثالثا: الفرق بين السيولة المصرفية وسيولة الجهاز المصرفي ككل

في حالة حاجة البنك الواحد إلى سيولة إضافية لمقابلة طلبات المودعين فإنه يلجأ إلى بنوك أخرى (سوق ما بين البنوك) وإلى البنك المركزي، لعيد خصم بعض الأوراق التجارية، أو ليقترض بضمانها، أو يلجأ إلى بديل آخر ويعتبر خط دفاع ثاني والمتمثل في الاحتياطي الثانوي (secondary reserve) الذي يتمثل في استدعاء قروضه قصيرة الأجل (coll loans) أو بيع جزء من موجوداته عالية السيولة بهذه الطريقة يتحصل البنك على سيولة بسرعة ودون خسارة.

أما في حالة الجهاز المصرفي، فالحالة تختلف، حيث تظهر هذه الحالة (الحاجة إلى السيولة) في أوقات الأزمات النقدية أو ظروف طارئة مثل الكوارث وحالات التحديد، فلو احتاجت جميع المصارف إلى سيولة في آن واحد فعندها تكون الحالة:

1-عدم استطاعة أي بنك أن يسحب أو يقترض من بنك آخر لأن كلاهما بحاجة إلى سيولة.

2-تقوم جميع البنوك بعرض موجوداتها بكميات كبيرة وفي وقت واحد، من أجل توفير السيولة التي تحتاجها، وهذا ما يؤدي إلى هبوط القيمة السوقية لهذه الموجودات من خلال زيادة العرض، عكس البنك الواحد حيث أن موجوداته تتمتع بسيولة عادية، أما البنوك مجتمعة فتكون موجوداتها غير سائلة مما يؤدي إلى مشكلة سيولة عامة.

في هذه الحالة الحل يكون بيد البنك المركزي الذي يملك حق إصدار عملة قانونية بكميات تسد حاجة الجهاز المصرفي.[2]

[1] - صادق الشمري، نغم حسين نعمة، إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل وتطبيقات اتحاد المصارف العربية،2016، ص324.

[2] - صادق الشمري، د. نغم حسين نعمة، المرجع السابق، ص 324.

المطلب الثاني: مكونات السيولة البنكية

تكون السيولة البنكية من السيولة النقدية والسيولة شبه النقدية:

أولا: السيولة النقدية

تسمى أيضا السيولة الحاضرة وهي النقود الموجودة في خزائن المصرف و الودائع لدى البنوك الأحرى، ولدى البنك المركزي،[1] أي هي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك و تحت تصرفه وتشمل ما يلي:

1-**النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية أو محلية وأجنبية، وتسعى البنوك إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها اتجاه الآخرين، وسبب ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدر عوائد.

2-**الودائع النقدية لدى البنك المركزي:** وتعرف بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، حيث تنص التشريعات على إلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة من أموالها في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، حيث لا يدفع أية فوائد على هذا الاحتياطي، وتتغير هذه النسبة حسب السياسة النقدية المتبعة.

3-**الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:** وهي الأموال التي يودعها البنك لدى البنوك الأخرى، من أجل مقاصة الشيكات وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت البنوك المودعة صعوبة في توظيف النقد لديها.[2]

4-**الشيكات تحت التحصيل:** وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالشيك وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة،

[1] -علي أحمد السالوس، إدارة السيولة في المصارف الاسلامية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي المنعقدة في مكة المكرمة ديسمبر 2010/2009، ص5.

[2] -فرح يعقوب، مرجع سابق، ص12-13.

وفقا للخبرة السابقة، وتعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق غرفة المقاصة أكثر سيولة من غيرها، وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة.[1]

5- **الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج:** بإمكان البنوك الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى البنوك المراسلة في خارج البلد، بنسبة معينة، تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة و التزاماتها الأخرى.[2]

وتقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطتيها القانونية إلى نوعين هما:

أ- الاحتياطات القانونية:

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي تحتفظ بها البنوك وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطات الأولية، الذي يأخذ شكل نقدي في الصندوق، وودائع البنك المركزي، والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللاحتياطات القانونية فوائد، أهمها أنها تعتبر عاملا واقيا لسيولة البنك والمحافظة على سلامة مركزه المالي والتنافسي، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن.

غير أن هذه الاحتياطات لها سلبيات منها أنها تقيد المصرف على منح القروض والقيام بالاستثمارات، وهذا ما يؤدي إلى تقليل ربحية البنك.

- إن وجود جزء من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينات وسندات حكومية (أموال شبه نقدية) له غرضان هما:

الأول: مساعدة البنوك على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطاتها القانونية.

[1] -سمية بركاني، مرجع سابق، ص27.

[2] -فرح يعقوب، مرجع سابق، ص14.

الثاني: تشجيع البنوك على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة، من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات الحكومية.

وقد حدد الاحتياطي القانوني في الجزائر بـ: 2% وهذا في التعليمة رقم02-2021 المؤرخة في 07 فيفري 2021 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.

ب- **الاحتياطات العامة:** وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها البنك بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ بها وفقا لسياسته المصرفية.[1]

ثانيا: الاحتياطات الثانوية

وهي المتمثلة في الموجودات المالية غير السائلة حاليا لكن قابلة للتحويل إلى سيولة مطلقة بعد القيام ببعض العمليات، فسيولتها ممكنة لكن غير مباشرة في المكان والزمان، ويتعلق الأمر هنا بأشباه النقود أي الودائع لأجل وحسابات الادخار وكذلك مختلف أشكال السندات العامة والخاصة.[2]

- كما تعرف أيضا بأنها الأصول التي يمكن تصنيفها أو بيعها، أو رهنها ومنها أذونات الخزينة كمبيالات مخصومة أوراق مالية في الأسهم والسندات، وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، حيث تتصف هذه الأصول بقصر آجال استحقاقها، وإمكانية التصرف السريع بها سواء بالبيع أو الرهن، والجدير بالذكر أن هذه الأصول كلما كانت حكومية أو مضمونة من طرف الحكومة كلما كانت أكثر سيولة.[3]

[1] -بوعافية خالد وآخرون، السيولة المصرفية وآثرها على العائد والمخاطر، دراسة مقارنة بين بنكين تجاري وإسلامي، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الواد، الجزائر، 2018/2017، ص16.

[2] -مفيدة طلبة، إدارة مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على منهج القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012، ص43.

[3] -سمية بركاني، مرجع سابق، ص27.

- إذا من خلال ما سبق ذكره يمكن ترتيب أصول البنوك التجارية حسب درجة سيولتها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تصنيفات أصول البنك التجاري حسب درجة السيولة

المجموعة الأولى: الأصول ذات السيولة الكاملة
1- النقدية في خزينة البنوك 2- الارصدة الموجودة لدى البنك المركزي إضافة إلى الاحتياطي الاجباري
المجموعة الثانية
1- الأصول شبه النقدية: مكونة من أرصدة مستحقة على البنوك، أرصدة التشغيل الجاري على القروض الممنوحة بين البنوك والقروض القابلة للاستدعاء. 2- أذونات الخزينة 3 الأوراق التجارية المخصومة. 3- القروض و السلف (اقراض قصير الأجل).
المجموعة الثالثة
ما تبقى من موارد البنك و التي يستخدمها بغرض تحقيق أولوية الربع على السيولة

المصدر: بوب سارة، قصاب سعدية، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية،2015،2001 مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد23، 2020، الجزائر، ص85.

المطلب الثالث: مصادر السيولة البنكية وأهم العوامل التي تحدد حجمها

أولا: مصادر السيولة البنكية

يمكن أن تحصل البنوك التجاري على السيولة، إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزامات عليها، وهناك العديد من المصادر التي يعتمد عليها البنك في توفير السيولة وهي تنقسم إلى مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية.

1- المصادر التقليدية للسيولة: traditional liquidity resouces

أ- **الموجودات بوصفها مخزن للسيولة:** إن أي عنصر من عناصر الموجودات يمكن أن يخدم السيولة نظريا، ويعتمد ذلك على الفترة الزمنية التي يمكن من خلالها تحويل هذا الأصل على سيولة، وكذلك الثمن الذي سيكسبه المصرف عند البيع وبهذا يمكن القول بأن امتلاك المصرف لأصول تباع في أي لحظة ومن دون خسارة متوقعة تعتبر أصولا مثالية لمواجهة طلبات السيولة غير المتوقعة، ولهذا تستخدم البنوك محافظها الاستثمارية كمصدر للسيولة والتي تتكون من أرصدة لدى البنك المركزي، أوراق تجارية، وأرصدة لدى البنوك الأخرى، والنقد والاحتياطات النقدية، الأوراق المالية الصادرة عن شركات مدرجة في سوق الأوراق المالية، الاستمارات الأخرى قصيرة الأجل.[1]

ب- **المطلوبات وحقوق الملكية بوصفها وسائل شراء السيولة:** وتتألف من

- **الودائع وشهادات الايداع القابلة للتداول:** تعتبر الودائع البنكية المصدر التقليدي والأقل تكلفة بين مصادر التمويل لشريحة واسعة من البنوك، إضافة إلى اعتماد البنوك على مصادر أخرى للتمويل وهي شهادات الإيداع المتمثلة في شهادات تصدرها البنوك التجارية مقابل ودائع توضع تحت تصرفها، وبعد فائدة محدد أو معلوم، وتعتبر هذه الشهادات احدى أدوات السوق النقدية لأنها قابلة للتداول وذات أجل قصير.
- **شراء السيولة من البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي الملجأ الأخير للبنوك لمواجهة السيولة حيث تلجأ إليه البنوك لتغطية عجزها.
- **الاتفاقيات بين المصارف:** يمكن للبنك إقراض فائض السيولة الموجود لديه إلى بنك آخر بحاجة إلى السيولة، وفي معظم الصفقات تنفذ وفق قاعدة الليلة الواحدة، ومع ذلك هناك حالات خاصة يتراوح مجالها الزمني ما بين اليومين والسنة.
- **نافذة الخصم:** وهو مصدر ائتماني يزود البنوك بالسيولة اللازمة عن طريق إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية لدى البنك المركزي.

[1] -محمد ناولو، مرجع سابق، ص260.

2- المصادر غير التقليدية للسيولة البنكية: modern banking liquidity ressources

أ- **إيداعات اليورو والدولار:** وهي مبالغ مودعة في المصارف الاجنبية بالدولار الامريكي ولذلك سميت بهذا الاسم، إذ تقوم البنوك الأجنبية بفتح حسابات لعملاء بالدولار الامريكي وتستخدمها لمنح قروض غالبيتها بالدولار.

ب- **التوريق securitization :** تقوم البنوك أحيانا بتحويل القروض التي منحها الزبائن إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق النقدية، وذلك قبل تاريخ استحقاقها[1] أي تحويل الأصول المالية ذات السيولة المنخفضة إلى أصول مالية ذات سيولة مرتفعة.

كما تصنف مصادر السيولة إلى:

1- **مصادر داخلية:** وتشمل الاحتياطات الأولية والمتمثلة في النقد في الصندوق والنقد لدى البنك المركزي أو في البنوك الأخرى، والمستحقات لدى البنوك التجارية الأخرى، الصكوك تحت التحصيل.

أما الثانوية فتتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل وغالبا تشتمل على الأوراق التجارية المخصومة.

2-**خارجية:** تتضمن في شهادات الإيداع، واتفاقيات البيع والشراء واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي.[2]

ثانيا: أهم العوامل التي تحدد حجم السيولة البنكية

هناك مجموعتان من العوامل التي تحدد حجم السيولة في البنوك التجارية

أ- **عوامل الزيادة في الرصيد:** تعمل العوامل التالية على زيادة حجم السيولة في البنك[3]

[1] -محمد ناولو، مرجع سابق، ص 262.

[2] -سعيدة طايبي، آليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012/2011، ص21.

[3] -صادق الشمري، نغم حسين نعمة، مرجع سابق، ص321.

- إيداع ودائع أولية وطبيعة وسلوك هذه الودائع إذا كانت تحت الطلب فهي تتمتع بسيولة كبيرة؛
- استرداد قيمة قروض كان المصرف قد منحها، وهذا يؤدي إلى انخفاض حجم القروض وزيادة حجم النقدية؛
- تحقيق رصيد دائن للمصرف لدى البنوك الأخرى نتيجة عمليات المقاصة؛
- الاقتراض من البنك المركزي؛
- زيادة رأس مال البنك؛
- إعادة الخصم؛
- والعاملان التاليان يزيدان من فعاليات الرصيد النقدي فيجعلان قادرًا على خلق ودائع أكبر دون تغيير في حجم الرصيد النقدي المطلق وهما.

1-تحويل المودعين لودائعهم من ودائع جارية إلى ودائع لأجل تحتاج إلى احتياطي نقدي أقل وبالتالي تزيد سيولة البنك؛

2-تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي مما يحدد جزءًا من هذا الاحتياطي.[1]

-كذلك يعتبر الوعي المصرفي من العوامل المؤثرة على حجم السيولة كلما كانت هناك ثقة في الجهاز المصرفي زادت الايداعات وبالتالي السيولة البنكية.[2]

ب- عوامل النقص في الرصيد: وهي عوامل تعمل على تخفيض السيولة النقدية

-سحب الأفراد لودائعهم نقدا؛

-سداد قروض كان البنك قد اقترضها من البنك المركزي؛

[1]- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006، ص 126.

[2] -حسن محسن توفيق المطيري، خولة طالب جبار الأسدي، "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد11، العدد 37، 2016، ص105.

-ظهور رصيد مدين مطلوب من المصرف ويستحق التأدية للمصارف التجارية الأخرى نتيجة عملية المقاصة؛

-تخفيض راس مال المصرف؛

- منح المتعاملين قروض نقدية؛

-الحسم؛

كما أنه هناك إجراءات تؤدي إلى تخفيض فاعلية سيولة البنك منها؛

تحويل المودعين لجزء من ودائعهم لأجل إلى حسابات جارية؛

ج- رقابة البنوك المركزية: إن رقابة البنوك المركزية تشكل عامل قانوني يؤثر على حجم السيولة، وبالتالي حجم الائتمانات الممنوحة حيث يشترط على البنوك أن تحتفظ نسبة سيولة معينة لا تقل عن (25٪-30٪) في خزائن البنك، أما بالنسبة للاحتياطي القانوني من الودائع فقد حددها بنسبة لا تقل عن 20٪ من إجمالي الودائع المودعة لديه، اما سمة الضمان فترتبط ارتباطا مباشرا بسمة السيولة وعليه فإن السيولة والضمان يتناسبان طرديًا، حيث أنه كلما زادت السيولة زادت ثقة المودعين.

إن معامل السيولة أساس فكرة ظهور نظام الاحتياطي الإجباري ولكن يختلف عنه في أشكال التطبيق حيث يفتح كل بنك تجاري، حساب لدى البنك المركزي، ويكون وديعة عنده يزودها بنقود سائلة أو سندات قابلة للتحويل الفوري إلى سيولة.

إن معدل الاحتياطي الإلزامي هو النسبة ما بين الرصيد الدائن لحساب البنك المركزي، ومجموع التزامات هذا البنك، إذا لم يحترم البنك هذه النسبة في مدة زمنية معينة فهو مطلوب بدفع فائدة على مبلغ العجز في تلك المدة.[1]

[1] -سعيدة طايبي، مرجع سابق، ص21-22.

إذًا فإن رفع نسبة الاحتياطي القانوني من شأنها أن تحبس جزءً من السيولة[1] و بالتالي يؤثر على حجم السيولة في البنوك التجارية.

أما بالنسبة للنظام الاحتياطي في الجزائر فقد بدأ بنك الجزائر لأول مرة فرضه ابتداء من سنة 1994 بموجب التعليمية رقم 16-94 الصادرة في 9 أفريل 1994 المتعلقة بشروط تكوين الاحتياطي الاجباري، والذي يعتبر من أدوات الرقابة الكمية في السياسة النقدية للتحكم في سيولة البنوك وقدرتها الافتراضي.

ويتميز هذا النظام بإلزامية وضع البنوك والمؤسسات المالية لنسبة معينة تحددها السلطات النقدية من مجموع ودائعها على شكل وديعة لدى البنك المركزي، لفترة شهرية تبدأ من اليوم الخامس عشر (15) من الشهر إلى اليوم الرابع عشر (14) من الشهر الموالي، كما يخضعها لغرامة مالية لعدم تكوين أو نقص في مبلغ الاحتياطي الاجباري، ومعدل هذه الغرامة يزيد نقطتان عن معدل التعويض الذي يدفعه بنك الجزائر على الاحتياطات الاجبارية أثناء تكوين الاحتياطي الالزامي وقد عدلت وحملت هذه التعليمة بموجب التعليمة رقم 01.2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري2001، لتلغي بعد ذلك بموجب التعليمة رقم 02.04 الصادرة في 13 ماي2004، وعليه فقد ألغت هذه التعليمة إلزامية تكوين الاحتياطات الالزامية بالنسبة لـ:

- البنوك التي تكون في حالة تصفية قضائية؛
- المؤسسات المالية بعدما كانت تخضع لهذا النظام في التعليمة السابقة.[2]

وبعد ذلك عدلت هذه التعليمة في المادة 93 من قانون النقد والقرض الصادرة في 23 أبريل 2010 والتي تنص على ما يلي:

" يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد يتيح فوائد أو لا ينتجها، احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على

[1] -زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق ص127.

[2] -سعيدة طايبي، مرجع سابق ص23.

مجموع توظيفاتها أو على بعض أنواع هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياطي بالإلزامي، لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي ثمانية وعشرين بالمائة (28٪) من المبلغ المعتمد كأساس احتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونًا، وكل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك و المؤسسات المالية حكما لغرامة مالية تساوي (1٪) من المبلغ الناقص ويستو في البنك المركزي هذه الغرامة، و تخضع هذه الغرامة للمراجعة وفقا للمادة50".[1]

وقد تم تحديد هذا الاحتياطي في ظل التعليمة 94-74 بنسبة 2.5٪ ثم رفع إلى 6.25٪ في التعليمة 06-02 لعل ذلك راجع إلى شعور البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية ثم عاد وانخفض في ظل التعليمة 01-05 إلى 1٪[2] ثم أصبح الاحتياطي الإلزامي 8٪ سنة 2020 بموجب التعليمة رقم 02-2020 المؤرخة في 10 مارس 2020، أما في سنة 2021 فانخفض الاحتياطي الإلزامي إلى 2٪ بموجب التعليمة 02-2021 المؤرخة في 7فيفري 2021.[3]

د- الحالة الاقتصادية السائدة: فإذا كان الوضع الاقتصادي انكماشي تزداد درجة السيولة المحتفظ بها في البنوك تخوفًا من عدم إمكانية السداد، كما أن الطلب على النقود سيقل أما إذا كان الاقتصاد في حالة رواج فإن الطلب سيزداد والبنوك ستقوم بالتمويل وبالتالي تتناقص درجة السيولة في حدود السلامة المالية التي تحددها ظروف كل بنك على حدا[4].

[1] -ite.eastlows.com، بتوقيت 07.30، 10أفريل 2022.

[2] -عجرود وفاء، دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال' جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009، ص92.

[3] - www.bank-of-algeria.dz التوقيت،8:35، 10 أفريل 2022.

[4]- عثماني عائشة، عراب سمية، واقع تسيير مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2017،ص18.

المبحث الثاني: نظريات إدارة السيولة البنكية وقياسها

المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة

نظرًا للأهمية الكبيرة للسيولة عند البنوك التجارية، فإن المسيرين الماليين للبنوك يعملون على إدارة السيولة بشكل دقيق وفعال، هناك أربع نظريات أساسية في إدارة السيولة، كل مسير يعتمد على إحدى هذه النظريات أو ينتهجون مزيجًا منها، حسب توجهاتهم أو بما يوافق بنوكهم، وهذه النظريات هي:

أولًا: نظرية القرض التجاري

أو تسمى نظرية الموجودات (الأصول) ذات التصفية الذاتية فتقوم على أساس إن سيولة المصرف تتحقق من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي ينبغي أن تكون لأجل قصير. ووفقًا لهذه النظرية فإن المصرف لا يقرض لغايات كشراء القارات أو الاستثمار في بعض الأسهم و السندات وذلك لطول فترة الاسترداد[1].

إذا فهذه النظرية ترتكز على أن معظم موارد البنك التجاري تأتي من الودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل الشيء الذي يتطلب أن تقصر عمليات البنك على العمليات المصرفية البحتة، وهي قبول الودائع واستثمارها في الائتمان قصير الأجل والذي يتخذ في جوهره قروضًا تجارية، حيث أن هذه الأخيرة تستمتع بالتصفية الذاتية.[2]

ويؤخذ على هذه النظرية:

1-إخفاقها في أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومي، لأنها تركز على الإقراض للقطاع التجاري.

[1] -حسين محسن توفيق المطيري، مرجع سابق ص 106.

[2] - بوعافية خالد وآخرون، مرجع سابق ص 18.

2-عدم تقديمها القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية، وإعادة تجهيزها بالآلات، وذلك لطول مدة هذه القروض.[1]

3- عدم أخذها بعين الاعتبار الثبات النسبي لمختلف الودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعا في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب تكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها يجعلها تنمو وتكبر، هذا ما يجعلها تستمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة لدى البنك.[2]

ثانيا: نظرية التحول

وهي تطور لنظرية القرض التجاري، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي هي بحوزة البنك، فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، ثم إذا طالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن المركز المالي للبنك التجاري لن يتأثر، إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبديل والقدرة على بيع الأوراق، وإعادة خصم الأوراق أو تسيير بعض الأصول للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل أو التبديل تتوقف على تعدد وتنوع حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.

إذًا أساس هذه النظريات هو احتفاظ البنك بموجودات يمكن بيعها نقدًا إلى مصارف أخرى أو بيعها إلى مستثمرين آخرين بفترة وجيزة وبدون خسارة، وبالتالي تتوفر لدى البنك سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته.

[1] -od.btogspot.com ، بتاريخ، 11 أفريل 2022، بتوقيت 12:55.

[2] -سعيدة طايبي، مرجع سابق، ص30.

ثالثًا: نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك بإمكانها الاعتماد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للقرض،[1] وبالتالي فإنها تأخذ بعين الاعتبار الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، وهذا ما يمكن البنك من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل إضافة إلى منحة قروض قصيرة الأجل، مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة (كل شهر، أو كل شهرين...) وهذا ما يجعل البنك يتمته بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية أو إمكانية توقعها.

ومنه فإن هذه النظرية تستند على توظيف أموال البنك في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولآجال مختلفة، وذلك اعتمادا على الدخل المحقق للمنشأة المقترضة والتي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق.

وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المحققة للبنك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

- والملاحظ أن هذه النظرية تختلف عن النظرية الأولى من حيث تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية، حيث تبدأ تحليلها انطلاقا من فكرة استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد التي تأخذ بها النظرية الأولى، إلا أن ذلك غير مضمون بشكل مطلق، خاصة في حالات التضخم والأزمات المالية وتقلبات الأسعار وغيرها من الأخطار.
- وعليه فإن الأمر الهام في هذه النظرية، هو أن منح الائتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع وهو الذي يحدد سياسة البنك في منح القروض أو رفضها، سواء تعلق الأمر بقروض قصيرة أو طويلة الأجل.[2]

[1] –عبد الله بم عمرو وآخرون، أثر السيولة على العائد والمخاطرة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص09.

[2] –سعيدة طايبي، مرجع سابق، ص31.

رابعًا: نظرية إدارة الخصوم

بينما ركزت النظريات السابقة على جانب الأصول في توفير واستمرارية السيولة في البنك فإن هذه النظرية تعتمد أيضا على مصادر التغذية الرئيسة أي على الخصوم وبصفة خاصة الودائع، أي أن البنك باستطاعته المحافظة على سيولته من خلال اقتراض الأموال من السوق المالية لمواجهة طلبات المودعين أي الاقتراض من البنوك الأخرى أو اقتراض الأموال العامة والحكومية، وإصداراتها ذات إيداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها وهذه السياسة هي التي تفسر زيادة الودائع ما بين البنوك في الوقت المعاصر، عن طريق التمايز في أسعارها، ونمو عمليات البنوك و توفر السيولة.

لكن هناك مخاطر تتمثل في صعوبة الحصول على السيولة من السوق النقدية، عندما تكون الحاجة إليها في الذروة (طلب عالي) مما يؤثر على صافي هامش الفائدة وتأثر سمعة المصرف في السوق، وبالتالي عزوف المصارف عن إقراض الصرف ذي الرافعة المالية العالية.[1]

إذً من خلال ما تقدم من استعراض لنظريات إدارة السيولة فالباحث يتفق مع نظرية الدخل المتوقع، بوصفها أفضل نظرية نسبيا بين النظريات الأخرى، فهي تركز على دخل الوحدة المقترحة أي أنه هناك ضمان لتدفق السيولة بانتظام.

المطلب الثاني: قياس السيولة البنكية

إن المفهوم المعاصر لدرجة سيولة الأصل يرتبط بالعلاقة الطردية مع سرعة تحول الأصل إلى نقود، وفي علاقة عكسية مع مقدار الخسارة التي يتحملها البنك من أجل تحويل ذلك الأصل إلى سيولة نقدية، ومن هنا تظهر أهمية السوق الثانوية لأنه بناءا على درجة تطور السوق الثانوية تتحدد سرعة تحويل الأصل إلى نقود.

[1] -حسين محسن توفيق المطيري، مرجع سابق، ص106.

وهناك عدد من المعدلات الهامة التي تعتمدها البنوك التجارية في التعرف على حالة السيولة عنده، وعلى أساسها يقوم بالتعديلات الملائمة والتي تحقق الكفاءة في النشاط ومنها.

أولًا: نسبة السيولة النقدية

تدل على مدى كفاية النقدية الحاضرة لدى البنك لمقابلة الاحتياجات العاجلة المترتبة على طلبات السحب من الودائع، وتهدف هذه النسبة إلى التأكد من قدرة البنك على مقابلة طلبات السحب من الودائع ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق + الرصيد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع تحت الطلب}} \times 100$$

كما يطلق عليها أيضا: نسبة الرصيد لنقدي عند البعض واستخدامها لعدة أسباب نذكر منها:[1]

تأخذ بعين الاعتبار الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي، وهذا ما يدفع إدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة، واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد للبنك، ومراعاة ألا تتجاوز النسبة المتعارف عليه

ا. الالتزامات الأخرى قد تميز في هذه المعادلة فأصبحت كما يلي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية لدى البنك + رصيد البنك المركزي}}{\text{الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

[1] –سعيدة طايبي، مرجع سابق، ص26.

ولقد تم إدخال عنصر الالتزامات الأخرى في المعادلة لأنها تقترب من صفة الودائع، و يتعين على البنك الوفاء بها حالا، أو في المستقبل مثل الشيكات والحوالات وخطابات اعتمادات دورية مستحقة، الأرصدة المستحقة للبنوك.[1]

ثانيًا: نسبة السيولة القانونية

هي النسبة التي يلتزم بها البنك وفقًا للقانون وتهدف إلى التأكد من قيام البنك بمتطلبات السيولة التي بفرضها البنك المركزي وتحسب وفقًا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية بالخزينة + الارصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية + أوراق مالية واستثمارات + أذونات الخزينة}}{\text{إجمالي الودائع بالعملة المحلية+ المبالغ المقترضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك + شيكات وحوالات وخطابات واعتمادات دولية مستحقة}} \times 100$$

وينبغي الا تقل هذه النسبة عن 30٪ كما يتم مراقبة هذه النسبة أربع مرات في الشهر من طرف البنك.

- **النقدية بخزينة البنك:** وهي الموجودات بخزينة البنك الرئيسي وفروعه لمواجهة طلبات السحب وتحسب النقدية في أي وقت بإضافة أو طرح الفرق بين الايداعات والمسحوبات النقدية في أي لحظة.
- **الذهب:** عبارة عن الذهب الحر (السبائك) والعملات الذهبية حيث يسهل تحويلها إلى نقد، ولا يجب المبالغة فيها، لأنه يمثل نقدية عاطلة دون توظيف.
- **الأوراق التجارية:** تعتبر من أهم بنود السيولة وتحقق ربحًا مناسبًا، وتساعد في تمويل النشاط الاقتصادي، بتسييل جزء من رأس المال العامل للمنظمات العامة والخاصة، ويشترط أن تكون هذه الأوراق مستحقة الدفع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر.

[1] –مفيدة طلبة، مرجع سابق، ص47.

- **الأوراق المالية وأذونات الخزينة:** فهي أكثر سيولة من غيرها، وتعتبر جزءً مهمًا في محفظة الأوراق المالية، كما يمكن خصمها حتى 10 أيام سابقة لتاريخ الاستحقاق.
- **الشيكات:** وهي مستحقات للبنك لدى البنوك الأخرى، ولم يتم تحصيلها بعد، إلا أنها تظهر في ميزانية البنك.

ومن مكونات مقام نسبة السيولة القانونية نجد:

- **الشيكات والحوالات والسندات المستحقة الدفع:** تمثل أوامر وتعليمات يتلقاها البنك من عملائه من أجل الدفع للآخرين، وهي تمثل التزامات على البنك لصالح المستفيدين.
- **المستحق للبنوك:** وتكون لصالح بنوك أخرى و تتمثل حسابات جارية أو غيرها وتنتج عن طريق تسوية الشيكات في غرفة المقاصة الخاصة بالبنك المركزي، إضافة إلى الودائع التي يتلقاها البنك لحساب البنك المركزي، وكذلك الأرصدة الخاصة بالبنوك المتخصصة.[1]
- **الجزء غير المغطى من خطابات الضمان:** ويظل قائما إلى أن يسترد الخطاب أو ينفذ العميل الالتزام.

إن هذه النسبة تعكس مدى قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية النقدية، وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات البنك المالية خلال جميع الظروف وهو من أهم المؤشرات في مجال تقييم وإدارة السيولة.[2]

ثالثًا: معدل السيولة النسبية

يدل هذا المعدل على درجة المرونة التي يتحملها البنك بمختلف درجاتها وأنواعها، مقارنة مع مجموع الالتزامات التي يتحملها البنك، وهي تفيد في معرفة ما يمكن أن يحصل من

[1] –سعيدة طايبي، مرجع سابق، ص27.

[2] –صادق الشمري، نغم حسين نعمة، مرجع سابق، ص328.

الأصول المقابلة التوسع في نشاط البنك أو لمواجهة الأزمات والمشاكل التي يمكن أن يتعرض لها[1]. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل السيولة النسبية} = \frac{\text{السيولة العامة + السيولة الاحتياطية}}{2}$$

يستعين البنك بهذا المعدل لمعالجة الكثير من المخاطر، وذلك بالعمل على تعديل النسب أو عن طريقة التصفية.

رابعًا: نسبة السيولة العامة

تعتبر هذه النسبة على مقدرة البنوك على استرداد القروض والسلف لدى الزبائن وفقًا لتواريخ الاستحقاق ودون خسارة في القيمة والملاءمة بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض سلف جديدة، وتعتبر هذه النسبة من أكفأ المؤشرات على سلامة السياسات التي تتبعها المصارف، كما أنه من الضروري أن يتأكد البنك من مقدرة المقترض على السداد قبل أن يوافق على منحه القرض أو أي تسهيل ائتماني.

أو قد يرجع البنك إلى مراجعة أو النظر في المركز المالي للمقترض للتأكد من سلامته[2].

$$\textbf{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{النقود بالصندوق + الشيكات تحت التحصيل + الودائع لدى البنوك والمرسلين + الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع تحت الطلب+ الودائع لأجل+ الشيكات والحوالات مستحقة الدفع+ ودائع البنوك والمراسلين لدى البنك+ الرصيد غير المغطى نقدًا من خطابات الضمان}} \times 100$$

[1] –مفيدة طلبة، مرجع سابق، ص51.

[2] –صادق الشمري، نغم حسين نعمة، ص327.

خامسًا: نسبة السيولة الاحتياطية

تمثل خط الدفاع الثاني الذي يلجأ إليه البنك لمواجهة السحب المفاجئ أو التمويل الموسمي أو الإقراض الذي لابد منه أو الاستثمار في المشروعات الجديدة المهمة التي يتقرر إقامتها فجأة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الاحتياطية} = \frac{\text{أذون الخزانة + السندات الحكومية+ الأوراق التجارية الجيدة}}{\text{الودائع تحت الطلب+ الودائع لأجل+ الشيكات والحوالات مستحقة الدفع+ ودائع البنوك والمراسلين لدى البنك+ الرصيد غير المغطى نقدًا من خطابات الضمان}} \times 100$$

يلاحظ أن كسر هذه النسبة هو نفس كسر نسبة السيولة العامة، وذلك لأن نسبة الاحتياطي تقوم بدورها في ضبط التوسع النقدي وتعطي ضمانات لمنح الائتمان المصرفي السليم، مما يشيع الثقة ويمنح مناخا ملائما للاستثمار والتنمية الاقتصادية بوجه عام.

سادسًا: نسبة التوظيف

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من قروض وتحسب كما يلي:

$$\textbf{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض}}{\textbf{الودائع}} \textbf{100x}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك علة مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة من جهة ومن جهة أخرى تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة.

بالإضافة إلى النسب سابقة الذكر، توجد هناك طرق أخرى لقياس السيولة وتستعمل أيضًا في البنوك الجزائرية، وتسمى بالسيولة اليومية، وتحسب وفق مقياسين.

سابعًا: حساب السيولة اليومية[1]

يعتبر هذا المقياس أول ما يجب على البنك حسابه، ويتم وفق المعادلة:

فائض الأساس= الأصول السائلة – الخصوم قصيرة المدى

الأصول السائلة: تتمثل في التحصيلات، فوائض المؤونات، قروض الوسطاء، السماسرة والمفاوضين أو التجار للقيم المنقولة والتسبيقات قصيرة الأجل، مؤونات الفوائض المخبأة لدى البنك المركزي أو الأموال المتاحة عبر نظام المقاصة، وسائل السوق النقدية التي موعد استحقاقها على ثلاثين يومًا.

الخصوم اليومية (قصيرة المدى): تتضمن الأموال والمشتريات لأجل قصير جدًا، مثل الأموال المقترضة ليوم كامل، افتراضات من البنك المركزي، الودائع التي موعد استحقاقها أقل من ثلاثين يوم.

ملاحظة: إن فائض الأساس الموجب يعني أن البنك يتمتع بفائض سيولة، مما تسمح له بالتأقلم مع التغيرات اليومية الحاصلة، المتوقعة وغير المتوقعة.

إذًا من خلال معرفتنا لهذه المؤشرات نجد أن البنك يستخدمها بشكل دائم لمعرفة المركز الحقيقي لسيولة لتفادي العديد من المخاطر والعقوبات التي قد يتعرض لها وذلك عن طريق تعديل تلك النسب سواء بالرفع أو الخفض حتى تكون في المستوى المناسب والمطلوب.

[1] –سعيدة طايبي، مرجع سابق، ص29.

خلاصة الفصل:

تهدف البنوك باعتبارها مؤسسات مالية متخصصة في إدارة الأموال إلى الحصول على أكبر قدر من التمويل، والتي تمثل الودائع الجزء الرئيسي منها، حيث يتم استثمارها في عدة مجالات أهمها منح القروض مع الاحتفاظ بجزء من هذه السيولة ليضمن للبنك مواجهة طلبات السحب من الزبائن المتوقعة وغير المتوقعة، وللسيولة مصادر مختلفة تختلف باختلاف نشاط البنك وحجمه.

تعطي البنوك أهمية كبيرة للسيولة من خلال إدارتها بشكل كفؤ عن طريق استخدام طرق قياس مختلفة متمثلة في نسب السيولة سواء المفروضة من طرف السلطات النقدية أو النسب المحددة في جمعيته العامة.

الفصل الثاني:

مخاطر السيولة البنكية وسبل إدارتها

تمهيد:

في العصر الحديث زاد اهتمام المصرفين والباحثين الاقتصاديين على المستوى المحلي والعالمي بموضوع إدارة المخاطر البنكية، وذلك نتيجة التطورات المتسارعة في المجال المالي والمصرفي الذي يعود إلى عدة عوامل منها الثورة الالكترونية والعولمة وزيادة المنافسة، كذلك ظهور الأزمات المالية والمصرفية في دول العالم، التقلبات في الأسواق الدولية.

إن كل هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى تزايد المخاطر في المجال البنكي، ولأن البنوك تعتمد أساسا على ودائع الزبائن، أصبحت إدارة المخاطر ضرورة حتمية، من أجل تحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي.

وتعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي توليها البنوك اهتماما خاصا وتعمل على إدارتها بشكل جيد ودائم، حتى تخلق توازنا ملائما بين هدف الربحية ومتطلبات السيولة والأمان وأن تكون قادرة على الاستجابة لطلبات المودعين والزبائن على السيولة، وعدم الإضرار بالمركز المالي للمصرف وربحيته.

في هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية مخاطر السيولة البنكية

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة البنكية

المبحث الأول: ماهية مخاطر السيولة البنكية

تعتبر البنوك مؤسسات مالية يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وتسعى البنوك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وبأقل التكاليف، وهذا ما يجعلها معرضة للمخاطر بدرجات مختلفة، تختلف باختلاف حجمها ونشاطها، ومن أهم هذه المخاطر مخاطر السيولة البنكية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

أولا: تعريف المخاطر البنكية

التعريف الأول: المخاطرة RISK تنشأ عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار، ويمكن تعريفها كذلك بأنها احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير.[1]

التعريف الثاني: تعرف المخاطر البنكية بأنها العقبات والصعوبات التي تواجه وهو يمارس نشاطاته اليومية، وتعرف أيضا بأنها وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أي مرحلة من مراحلها، وأن جزءا من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها، بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك هامش نسبي للسيطرة عليها.[2]

التعريف الثالث: مصطلح المخاطر البنكية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، وتنشأ المخاطر المصرفية أساسا من مصادر معينة وهي: نقص التنوع، نقص السيولة، إرادة البنك في التعرض للخطر.[3]

---

[1]. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص 3.

[2]. عبد النور فالي، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، وفقا لمقررات بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص 07.

[3]. حياة النجار، مرجع سابق، ص 49.

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية

هناك عدة مقاييس تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك، بالنسبة للتقسيم الكلاسيكي تصنف إلى أربعة أنواع رئيسية هي المخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال، مخاطر الأحداث، مثلما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 01 : المخاطر المصرفية

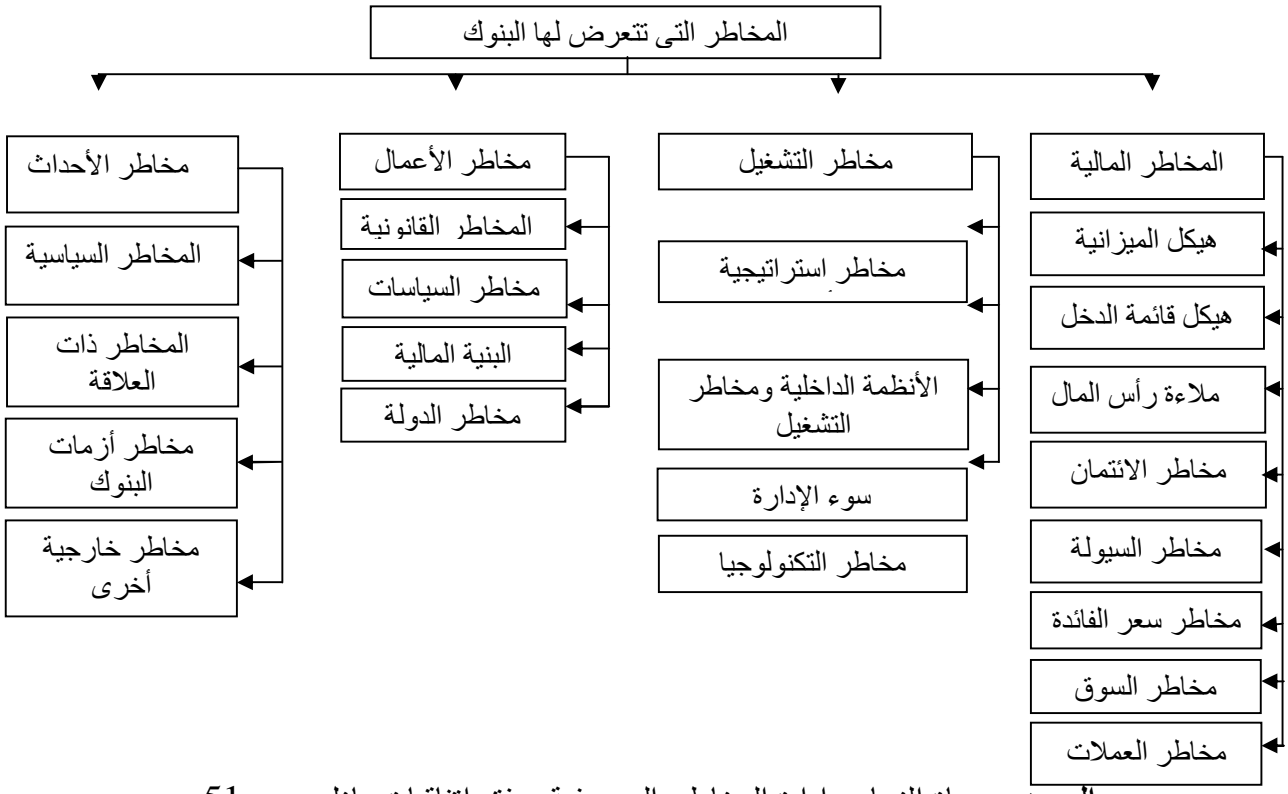

المصدر: حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية، وفق اتفاقيات بازل، ص 51.

المطلب الثاني: مفهوم مخاطر السيولة البنكية

يربط العديد من الاقتصاديين بين هزات النظام البنكي وهيكل ميزانية البنوك، ذلك وأنه بمجرد عدم وجود توافق زمني بين الأصول والخصوم البنكية، فإن البنوك تعرض نفسها لخطر السيولة، وعليه يمكن تعريف خطر السيولة كما يلي:

التعريف الأول: غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء، أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات.[1]

التعريف الثاني: وتعني عدم القدرة على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها أو أنها تنشأ عندما يواجه المصرف مشكلة عدم توفر النقد الكافي لمواجهة التزاماته قصيرة الأمد، وتشمل مسحوبات الودائع، والطلب على القروض والتسهيلات.[2]

وعليه فإن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لتلبية مسحوبات المودعين وانتهاز الفرصة الملائمة من أجل منح القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى، وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة، أو الحصول على مطلوبات إضافية.

التعريف الثالث: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله، الناشئة عن عدم مقدرة البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافيا لمقابلة الالتزامات.[3]

يتمثل خطر السيولة المصرفية بالخسائر الناتجة عن عدم التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وينشأ ذلك نتيجة:

- عدم القدرة على بيع المركز، وهو ما يعرف بخطر سيولة الأصل؛
- عدم القدرة على تمويل المركز وهو ما يعرف بخطر تمويل السيولة.

[1]. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 94.

[2]. صادق الشمري، نغم حسين نعمة، مرجع سابق، ص 154.

[3]. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومحاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 37.

ثانيا: أنواع مخاطر السيولة المصرفية

1- خطر سيولة الأصل: يمكن تعريف خطر سيولة الأصل بأنه خطر الخسارة الناتجة عن عدم القدرة على الحصول على قيمة الأصل المتوقعة عند بيعه في السوق، أو بعبارة أخرى عندما لا يستطيع المصرف بين الأصل بنفس سعر حصوله على الأقل، مما يؤدي إلى تحقيق خسارة.[1]

كما يطلق عليها أيضا تسمية مخاطر السيولة السوقية والتي تنشأ عندما يتعذر على البنك رهن أو بيع أحد أصوله وفقا لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسييلها.[2]

ويوجد العديد من الأسباب المساهمة في خلق الخسارة وأهمها:

- كبر الوزن النسبي للأصل في السوق، وبالتالي عدم القدرة على بيع الأصل دون التأثير على سيولة السوق؛
- ضعف التداول في السوق؛
- وجود بعض العقبات القانونية والإجراءات المعقدة لعقد الصفقات؛
- خضوع الأصل لبعض القيود حول إمكانية البيع أو التحويل.

لذلك يجب على جميع المصارف دراسة أحجام الأصول المتوفرة لديها، فإذا كان حجم المركز كبيرا أو فريد لبعض الأصول، عندئذ يمكن أن يختلف سعر تقويم هذه الأصول (السعر الناجم عن بيع الأصل تحت ظروف قاهرة) عن سعر الشراء، لذا فإن تصفية الأصل (Liquidation) ستؤدي إلى حدوث خسارة غير متوقعة، يمكن أن تؤثر على إيرادات المصرف وعلى حقوق الملكية.

2- خطر تمويل السيولة: تنشأ هذه المخاطر عندما يكون البنك غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة، ودون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك.[1]

---

[1]. محمد ناولو، مرجع سابق، ص 264.

[2]. فرح يعقوب، مرجع سابق، ص 26.

ويعرف أيضا على أنه الخطر الناجم عن الخسارة التي تأتي مع عدم القدرة على تمويل الأصول والمدفوعات عندما يحين موعدها، فالمؤسسة المصرفية تستخدم بعض أنواع الديون لتمويل موجوداتها مثل (أذونات قصيرة الأجل، اتفاقيات إعادة السراء، أوراق تجارية، ودائع، سندات طويلة الأجل، أوراق مالية قبلة للتحويل، قروض مصرفية) وإن أي عرقلة في برنامج التمويل لديها يمكن أن يقود إلى خسائر خطر التمويل، وبالتاي يمكن ذكر بعض الأسباب التي تقود إلى مخاطر تمويل السيولة منها:

- عدم القدرة على الإضافة أو على تجديد التمويل باستحقاقات جديدة عندما يكون ذلك مطلوبا؛
- عدم القدرة على دخول برنامج تمويلي عند الحاجة إليه؛
- عدم القدرة على احتجاز الأرباح بحسب سياسة توزيع الأرباح المتبعة لدى المصرف.[2]

3- **خطر سيولة الأصول والتمويل معا:** تأتي مخاطر السيولة بشكل عام من جانبي الميزانية (تمويل السيولة وخطر سيولة الأصول) فغالبا ما تحدث مخاطر سيولة الأصول بمفردها ودون توازن مع خسائر خطر التمويل، كما يمكن أن تحدث خسائر التمويل دون ارتباط مع خسائر تصفية الأصول، إلا أن ذلك لا ينف العلاقة الارتباطية بينهما، فإذا ل يتمكن المصرف من زيادة مصادر تمويله، فإن المصدر الوحيد له للحصول على السيولة هو بيع الأصول (في أسوأ الحالات) وبالتالي في هذه الحالة ستقع خسائر كبيرة على المصرف لا يمكن تحملها.[3]

والشكل التالي يوضح المصادر الأساسية لخطر السيولة المصرفية:

---

[1]. نفس المرجع، ص 25.

[2]. محمد ناولو، مرجع سابق، ص 264.

[3]. محمد ناولو، مرجع سابق، ص 267.

الشكل رقم (02) المصادر الأساسية لخطر السيولة

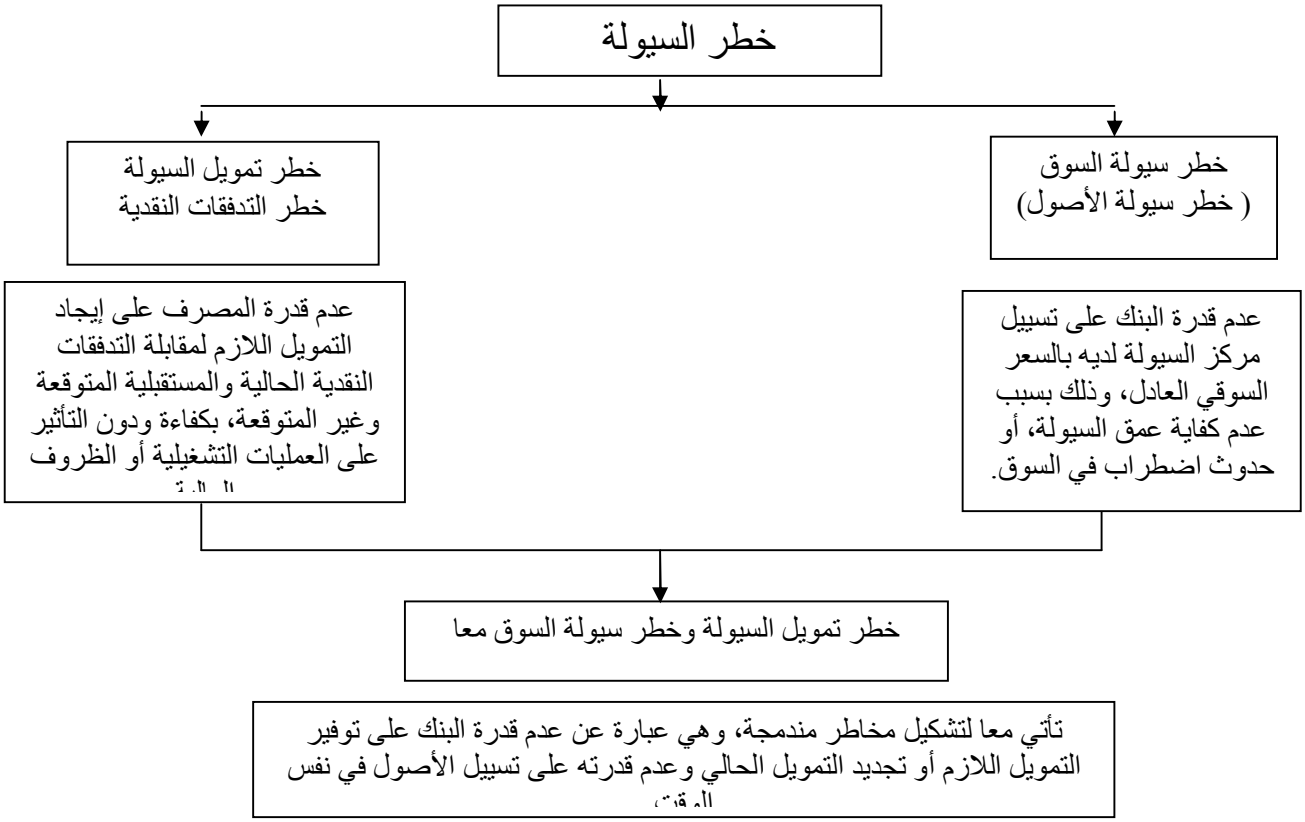

المصدر: كلاراقس حنا، أثر خطر السيولة في الاستقرار المالي للمصارف التجارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2016، ص 23.

4- المصادر الحديثة لخطر السيولة المصرفية:

حديثا لم يقتصر خطر السيولة المصرفية على المخاطر الثلاثة السابقة، حيث تناولت بعض الأدبيات الحديثة أنواع أخرى من مصادر خطر السيولة المصرفية يمكن تفصيلها كالتالي:

أ- خطر التزامات تمويل الجملة: wholesole funding Risk

يمكن تعريف التزامات الجملة على أنها: الأموال التي يحصل عليها المصرف والتي لا تصنف من ضمن الأموال التي يحصل عليها عن طريق الالتزامات الأساسية وتعتبر هذه الالتزامات فئة كبيرة وواسعة ويختلف بشكل كبير في خصائصها عن الالتزامات الأخرى، وهذا هو السبب الأساسي في الحاجة إلى تحليل خصائص هذه الالتزامات لتحديد خطر السيولة التابعة له.

فعادة تقوم المصارف بزيادة الودائع لتوفير التمويل اللازم لتلبية طلبات الإقراض، ولكنها تعمد للتحول للأسواق الخاصة عند الحاجة للحصول على الأموال بشكل أكبر حيث وفرت هذه الأسواق مصادر تمويل متنوعة وأوجدت حلولا لمشاكل عدم تطابق تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات ووفرت للمصارف تقديرا أفضل لاحتياجات التمويل وتطوير خطط تمويلها، وتشمل التزامات تمويل الجملة على المدى القصير: قروض ما بين المصارف، شهادات الإيداع، مع وجود دور بارز للتمويل بالدولار الأمريكي على المدى القصير، وغيرها من الديون قصيرة الأجل، أما على لمدي الطويل فإن التزامات التمويل المستحدثة فتشمل إصدارات الدين المتوسط* الأجل والسندات.

ب- خطر التزامات تمويل التجزئة: Retail funding Risk

تعد الالتزامات الأساسية أحد أشكال التمويل الخاصة التي تعتمد على مصادر تمويل ثابتة بما فيها الودائع التي تشكل عادة ثلثي الالتزامات وتعتبر الالتزامات الأساسية ذات جودة أفضل من التزامات الجملة ومصدرا أقل تقلبا في ظل ظروف الضغط وهناك اتجاه عام من قبل المحللين والمشرفين ووكالات التصنيف لاعتبار الالتزامات الأساسية مصدر أكثر استقرارا من التزامات الجملة وينعكس ذلك من خلال المعايير التوجيهية التي أصدرتها بازل 3 المتعلقة بحساب نسبة تغطية السيولة (LCR) والعديد من المقاييس الأخرى التي تطبقها المصارف ومنها نسبة القروض إلى الودائع، وتم إعطاء المزيد من التركيز للوصول إلى مستوى منخفض من نسبة القروض إلى الودائع بدلا من إعطاء الاعتبار إلى نوع الودائع التي يتم جمعها.[1]

* إصدارات الدين متوسط الأجل: عبارة عن برامج لإصدار الديون تستخدمها المصارف للحصول على الأموال في المدى المتوسط تتراوح مدة استحقاقها من سنة إلى عشر سنوات، ويكون سعر الفائدة عليها أكبر من سعر الفائدة على السندات قصيرة الأجل، وتقوم المصارف بطرح هذه الإصدارات في السوق من خلال وسيط، حيث تتمكن من خلالها على لحصول على تدفقات نقدية ثابتة، لذا تقوم في بعض الأحيان بتصميم برامج إصدار سندات الدين لتلبية الحاجات التمويلية.

[1]. كلارقس حنا، أثر خطر السيولة في الاستقرار المالي للمصارف التجارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2016، ص 24.

ج- خطر السيولة اللحظية: Intraday liquidity Risk

تم تسليط الضوء حديثا على نوع آخر من مصادر خطر السيولة وهو خطر السيولة اللحظية والذي يعرف بأنه عدم القدرة على التسوية اللحظية بالالتزامات سواء كان في الظروف العادية أو في ظروف الضغط، وعليه ليس من المهم فقط الكمية الصافية لإجمالي التدفقات النقدية، بل توقيت التدفقات الإجمالية للسيولة الخارجة التي تخلق صافي النقص في التمويل المؤقت في نقاط مختلفة من الزمن وعند تقيين خطر السيولة اللحظية يجب على البنك أولا تحديد احتياجات السيولة اللحظية والتي يمكن تعريفها على أنها الأموال التي يمكن الحصول عليها خلال يوم واحد، والتي تمكن المؤسسات المالية من تسوية مدفوعاتها بشكل فوري، وقد اقترحت لجنة بازل بعض المؤشرات لقياس خطر السيولة اللحظية

د- **خطر السيولة بين المجموعات** : Intra-group liquidity Risk

ينطبق هذا النوع من المخاطر على المصارف التي تعمل ضمن هيكل المجموعة او التي يكون لديها فروع تابعة، وينشأ خطر سيولة ما بين المجموعات بطريقتين:

- في حال كان المصرف يعتمد على كيانات أخرى ضمن المجموعة لدعمه بالسيولة؛
- ف حال كان المصرف سيقدم السيولة إلى الكيانات الاخرى من مصادره الخاصة من خلال اتفاقيات وهنا يجب على المصارف إجراء اختبارات ضغط للسيولة العامة، وتحديد متطلبات احتياطات السيولة كجزء من إدارة خطر السيولة بين المجموعة وتقييم انتقال العدوى بين الكيانات.

هـ- خطر سيولة عناصر خارج الميزانية: off- balance sheet liquidity Risk

في الواقع إن زيادة استخدام المصارف للعناصر خارج الميزانية في السنوات الأخيرة زاد من تعرضها لخطر السيولة المرتبط بهذه العناصر، وبهدف تحديد الاحتياجات الخاصة بهذا الخطر يجب التعرف على جميع العناصر خارج الميزانية التي يمكن أن يكون لها تأثير على التدفقات النقدية وهي:

- حدود حسابات السحب على المكشوف وحدود الاحتياطي الائتماني غير المستخدم؛
- حدود بطاقات الائتمان غير المستخدمة؛
- السيولة الطارئة اللازمة لدعم أدوات الاستثمار المهيكل، وبرامج التوريق؛
- خطوط الإقراض والتأمين الواجب توفيرها للدخول في أعمال جديدة أو توسيع القروض القائمة؛
- الضمانات المطلوبة لمراكز المشتقات.

مما سبق ينبغي على المصارف معرف الكمية الإجمالية للالتزامات خارج الميزانية والتي من الممكن ان يتم سحبها، ويتوجب عليها إجراء التحليل التاريخي لمختلف مصادر هذه الالتزامات ومدى استقرارها في ظل ظروف الضغط.

و- خطر تركز التمويل: founding conceritration Risk

عمليا لا توجد طرقة بسيطة لقياس خطر التمويل، حيث تنظر معظم البنوك إلى هذا الخطر من خلال تصنيف الانكشافات التي تتعرض لها من قبل مصادر تمويلها، ويعطي هذا مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تركيز البنك على مصدر تمويل معين.

ز- المخاطر المرتبطة: correlation Risk

وهي المخاطر التي يرتبط تحققها بخطر آخر ولدراسة المخاطر المرتبطة يجب الأخذ بعين الاعتبار اثنين من المصادر ضمن نموذج واحد:

- الارتباط في قيم الأصول بسبب الترابط في الانكشافات والذي يسمى (قنوات الارتباط بين البنوك)؛
- والانكشافات المباشرة بين المصارف في سوق ما بين المصارف، أي انتشار الخطر بين المصارف من خلال شبكة مالية والذي يعرف بـ (قنوات العدوى).[1]

[1]- كلارقس حنا، مرجع سابق، ص 27 .

5- خطر فائض السيولة

تعتبر أموال مجمدة في البنوك وتأخذ شكل ودائع تحت الطلب، أي لا يمكن توظيفها في الاقتصاد مدة طويلة، والتي تفقد قيمتها الحقيقية، حيث تنجر عنها خسائر كبيرة بسبب محدودية العائد على توظيف الادخار الخاص على مستوى البنك المركزي، إذا فظاهرة فائض السيولة لا تنتج عن ظهور الأزمات المالية، بل بسبب الإفراط في الاحتياطي مقارنة بالاستثمار، فارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية في هذه البنوك، مما يستدعي البحث عن مجالات أخرى من أجل استثمار السيولة الفائضة.[1]

ثالثا: أسباب مخاطر السيولة

أهم الأسباب التي تؤدي إلى مخاطر السيولة هي:

1- **أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة:** إن زيادة حالات السحب وبالأخص للمبالغ الكبيرة يدفع البنك إلى العمل على توفير السيولة، وذلك من خلال تسييل بعض أصوله، وقد تكون بأقل من قيمتها الدفترية، مما يؤثر على ربحيته، لأنه مجبر على هذا التسييل الفوري.

2- أسباب تتعلق بجانب نطاق الميزانية:

- **جانب الالتزامات:** بمعنى عند زيادة طلبات السحب من طرف المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى، أو إصدار مزيدا من الأوراق المالية كالسندات، ويتحمل البنك هذه لخسارة لأنه مجبر على توفير النقدية اللازمة لتغطية طلبات وسحوبات الزبائن.
- **جانب الأصول:** حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول إلى قروض فعلية، تظهر بالميزانية، فتنشأ

[1]- سعيدة طايبي، مرجع سابق، ص 73.

مخاطر السيولة والتي تسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة.

3- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق

حيث عدم مناسبة تواريخ الاستحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك.[1]

4- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة: أي عدم التوازن بين موارد البنك واستخداماته.

5- وهناك أسبب أخرى تتمثل في:

- صدمات السحب المفاجئ التي تتعرض لها البنوك نتيجة اهتزاز عامل الثقة لدى جمهور المودعين على إثر النكسات التي تصيب البنوك التجارية أثناء مزاولة نشاطها الائتماني (الاندفاع على البنوك الذي يتأتى من السلوكيات غير المستقرة للمودعين)؛
- غياب التعاون بين البنوك التجارية والقدرات المحدودة للاتصال والنقل، فمثلا أحداث سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى إتلاف أنظمة الإعلام والنقل، والمؤسسات المالية أغلقت أبوابها وتوقفت أنظمة الدفع، على الرغم من أن بعض البنوك كانت لها فوائض كبيرة والأخرى كان لها عجز كبير؛
- خطر السيولة يمس بصفة رئيسية النظام المصرفي للبلاد الناشئة، التي تكون الأسواق النقدية بها ما تزال في طور التشكيل؛
- ظاهرة التغير المتسارع وغير المستقر لقيم الأصول، فمثلا تقييم محفظة الأوراق المالية بالقيمة السوقية قد يؤدي بالمؤسسة إلى تفضيل التنازل عن هذه الأصول عوض الاحتفاظ بها، لان قيمتها السوقية متدنية ولا تحقق مردودية في الأجل القريب والمتوسط، الشيء الذي يؤدي إلى الإفلاس وقد تنتشر هذه العدوى بين البنوك؛

[1]. فرح يعقوب، مرجع سابق، ص 29.

- صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو صعوبة تسييل الأصول؛
- رغبة البنوك في الحصول على عوائد أكبر، وذلك لأن العوائد تتناسب طرديا مع المخاطرة؛
- تمويل البنوك لاستثمارات طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل؛[1]

كما يمكن تصنيف أسباب مخاطر السيولة حسب العوامل الداخلية والخارجية:

1- العوامل الداخلية:

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحول للأرصدة السائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

2- **العوامل الخارجية:** تتعلق بالسوق النقدي بحيث أن البنك يلجأ إليه باستمرار لخصم أوراقه التجارية مقابل السيولة اللازمة، والذي يتميز بالتغير المستمر بسبب تذبذب العرض والطلب على السيولة، فارتفاع الطلب على السيولة ونقص عرضها تخلق أزمة سيولة في السوق، وهذا يؤثر مباشرة في البنوك وقدرتها على رفع رؤوس أموالها أو معدل سيولتها.

ومن هنا تنشأ العلاقة بين خطر السيولة وخطر السعر، حيث لا يمكن الفصل بينهما لأن التسيير الفعال لخطر السعر يسمح لكل بنك مهما كان حجمه أو وزنه في سوق رؤوس الأموال بالقضاء على مشاكله المتعلقة بالسيولة.

- إضافة إلى عوامل مثل الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من تعثر؛

[1]-حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، ص 7.

- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.[1]

المطلب الثالث: قياس مخاطر السيولة البنكية

إن تحديد خطر السيولة وقياسه يكون من خلال تحديد درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال دراسة مفصلة لمختلف بنود ميزانية البنك، ويمكن تلخيصها في الخطوات التالية:

- تحليل بنود الميزانية وخارج الميزانية؛
- فجوات السيولة (الاختلالات في السيولة) والتي تتفرع بدورها إلى فجوة التدفق وفجوة المخزون؛
- درجة سيولة الميزانية (قوة البنية المالية)؛
- المؤشرات الإجمالية للتحويل؛
- كما يمكن قياس مخاطر السيولة باعتماد تقنية النسب المالية.

أولا: تحليل بنود الميزانية والعناصر خارج الميزانية

1. **تحليل بنود الميزانية:** كما هو معلوم تصنف أصول البنك إلى أربعة أقسام حسب درجة السيولة المتناقصة من الأصل الأكثر سيولة وهي تتضمن:

- الأصول شديدة السيولة (السندات الحكومية، التدفق الحكومي)؛
- سندات المساهمة والاقتراض ما بين البنوك؛
- قروض العملاء التي يمكن بيعها مباشرة وبسهولة متفاوتة في السوق، أو التنازل عنها من خلال عملية التوريق؛
- المساهمات وكل الاستخدامات التي يصعب التنازل عنها؛

أما الخصوم فيتم تصنيفها حسب درجة الاستحقاق المتناقصة إلى البنود التالية:

- إعادة التمويل من البنك المركزي (تمويل يتوقف على السياسة النقدية).

[1]– سعيدة طابي، مرجع سابق، ص 75.

- إعادة التمويل ما بين البنوك التجارية.
- ودائع العملاء.
- خطوط التمويل، الاقتراض طويل الأجل ورأس مال البنك.[1]

2. تحليل البنود خارج الميزانية: وتتمثل أساسا في :

- الالتزامات الشرطية مثل الضمانات المالية؛
- الأدوات والمشتقات المالية (options, swaps) حيث أن هذه المنتجات يمكن أن تكون مولدة للهامش، ومن ثم يكون لها تأثير واضح على سيولة البنك.

بعد تحليل مختلف بنود الميزانية والبنود خارج الميزانية وتحديد مستوى سيولة الأصول مقارنة باستحقاق الخصوم، تأتي مرحلة القياس الفعلي للسيولة باستخدام تقنيات مختلفة على رأسها فجوات السيولة، في حين أن التقنيات الأخرى مثل مؤشرات التحويل وفائض القاعدة ما هي إلا طرق جاءت لتكملة وتحسين المعلومة المتحصل عليها باستخدام الطريقة الأولى (فجوات السيولة)[2]

ثانيا: فجوات السيولة: Liquidity Gaps

تعبر فجوة السيولة عن الفرق بين قيمة الالتزامات الواجبة السداد والاستثمارات المستحقة خلال أفق زمني قدره عام واحد.[3]

وتتمثل فجوات السيولة في الانحرافات المتوقعة في المستقبل بين مجموع الاستخدامات والموارد، حيث يمكن حساب هذه الفجوات سواء في شكل تدفقات تسمى فجوة التدفق أو في شكل مخزون وتسمى فجوة المخزون.

1- فجوة التدفق: تعرف فجوة السيولة في شكل تدفق خلال فترة زمنية معينة، بأنها الفرق بين تدفقات الأموال الداخلة والخارجة خلال نفس الفترة، وبالتالي فهي تحدد الاحتياج أو المورد المتولد خلال الفترة المدروسة، علما أن التدفق النقدي الخارج هو قيام البنك بتسديد الالتزام أو الدين إلى

[1]. عثماني عائشة، عراب سمية، مرجع سابق، ص 40.
[2]. حياة النجار، مرجع سابق، ص 176.
[3]. محمد ناولو، مرجع سابق، ص 270.

مستحقيه، أي خروج فعلي للأموال، وبالمقابل عندما يقوم عميل بتسديد ما عليه من ديون اتجاه البنك، أي تحصيل القيمة (مدخلات أموال) من طرف هذا الأخير، نقول أنه تدفق نقدي داخل قد تحقق ويمكن حساب هذه الفجوة بالعلاقة التالية:[1]

فجوة التدفق= تدفقات الأموال الداخلة – تدفقات الأموال الخارجة

ومنه إذا كانت فجوة التدفق موجبة فهذا يدل على وجود مورد مالي صافي، أما إذا كانت سالبة فتعني خروج صافي للأموال، وبالتالي فإن حساب الفروقات بين مدخلات ومخرجات أموال البنك خلال فترة زمنية معينة، يسمح بتحديد عدم تجانس فترات تحقق التدفقات المالية الداخلة والخارجة، كما يسمح بتحديد الحد الأقصى للأموال الخارجة والتي يلتزم البنك بتحصيلها حسب التواريخ المحددة.

2- الفجوة المخزنة: وهي الفرق بين الخصوم والأصول قيد التحقيق في تاريخ معين وعلى أساس النتيجة المحصلة إذا كانت موجبة، فإن الفجوة المخزنة تمثل فائضا في الموارد أما الفجوة السالبة فتمثل العجز، بمعنى احتياج في التمويل خلال فترة معينة، وتحسب بالعلاقة التالية:

الفجوة المخزنة= الخصوم قيد التحقيق ـ الأصول قيد التحقيق.

ثالثا: تحليل ومراجعة السيناريو

تعتمد هذه الطريقة على التنبؤ في قياس مخاطر السيولة، وبذلك تختلف عن الصيغ التحليلية الثابتة، التي لا تستطيع معرفة مستقبل السيولة وإنما تكتفي بالوقوف على وضع السيولة في لحظة معينة.

قام بنك التسوية الدولية (BIS) بتشكيل ما يسمى سلم الاستحقاق لقياس مخاطر السيولة، وبصورة خاصة قياس صافي الاحتياجات التمويلية لاحتمالات مختلفة التي تدعى بـ (ماذا لو What if)، إذا فسلم الاستحقاق يسمح بالمقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة

[1]. حياة النجار، مرجع سابق، ص 177.

يوميا أو من خلال سلسلة زمنية معينة وبذلك يحدد صافي احتياجات التحويل إما بشكل يومي أو تراكمي.[1]

رابعا: نسب قياس خطر السيولة

تقيس هذه النسب خطر السيولة وقد تم تقسيمها إلى مجموعتين كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): نسب خطر السيولة

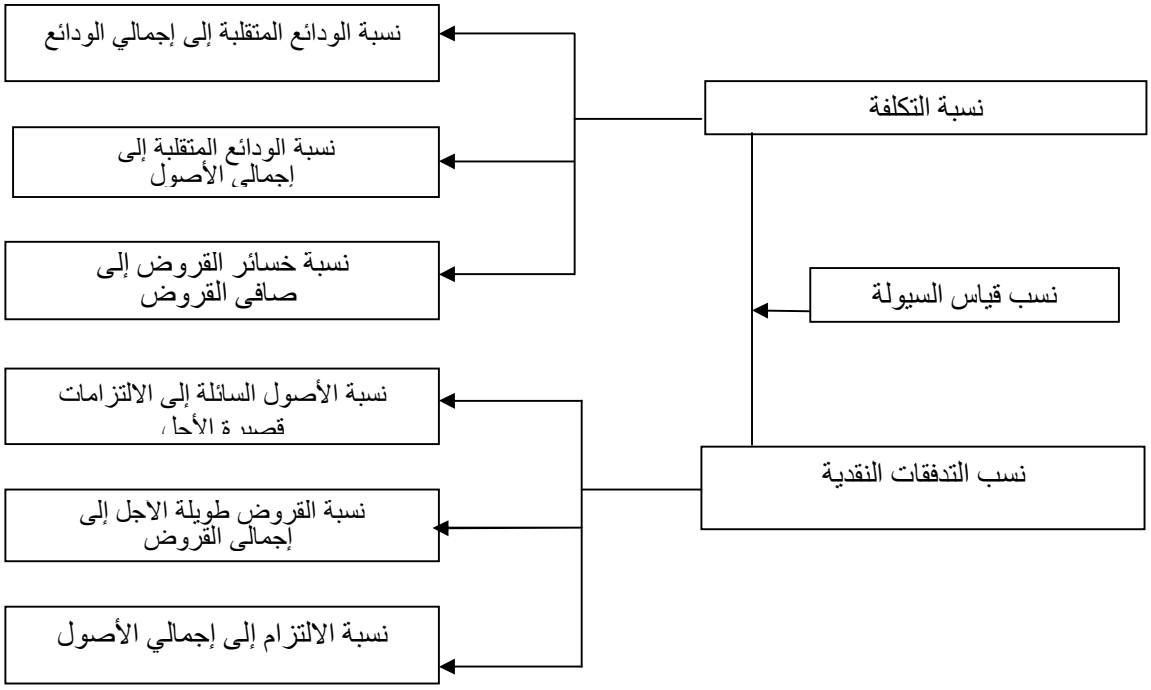

المصدر: كلاراقس حنا، مرجع سابق، ص 37.

1-**نسب أثر التكلفة cost impart ratios**: وتقسم إلى عدة نسب هي:

- ✓ **نسب خطر السيولة** = (الودائع المتقلبة/ إجمالي الودائع)*100.
- ✓ **نسبة خطر السيولة** = (الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول)*100.
- ✓ **نسبة خطر السيولة:** (خسائر القروض/ صافي القروض)*100.

[1]. محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص 276.

2-نسب أثر التدفقات النقدية[1] cash flow impact ratios

- ✓ **نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل:** تشير هذه النسبة إلى امكانية استخدام الأصول ذات السيولة العالية لسداد الالتزامات بشكل فوري، كلما انخفضت هذه النسبة ينخفض خطر السيولة بسبب قدرة البنك على تلبية الالتزامات دون الحاجة لتسييل أي من أصوله.
- ✓ **نسبة القروض طويلة الأجل إلى إجمالي القروض:** تشير إلى التركيز على القروض طويلة الأجل كنسبة من إجمالي القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة يرتفع خطر السيولة لأن تركيز البنك على هذه القروض يكبده خسائر كبيرة في حال عدم سدادها من قبل المقترضين.
- ✓ **نسبة الالتزام إلى إجمالي الأصول:** تشير إلى الالتزامات التي يتحملها البنك عن العناصر خارج الميزانية نسبة إلى إجمالي الأصول، وكلما ارتفعت هذه النسبة يرتفع خطر السيولة بسبب طبيعة هذه العناصر، التي لا تظهر في الميزانية إلا عند تنفيذها، وبالتالي فإن الوزن الترجيحي بالنسبة لهذه العناصر أكبر من العناصر الأخرى داخل الميزانية.

خامسا: النسب التي تعبر عن خطر سيولة البنود خارج الميزانية

- ✓ نسبة خطر السيولة = (البنود خارج الميزانية/ إجمالي الموجودات)*100

تمثل البنود خارج الميزانية بندا كبيرا لدى أغلب البنوك في توليد الأرباح، لكنها في نفس الوقت تعد مصدرا من مصادر خطر السيولة، ومنه فإن ارتفاع هذه النسبة يزيد من مخاطر السيولة المستقبلية.[2]

[1]. كلاراقس حنا، مرجع سابق، ص 38.

[2]. محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص 280.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة البنكية

ترتكز البنوك التجارية على فن إدارة المخاطر، حيث تعتبر المخاطر سمة أساسية لعمل البنوك حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع عمل البنك، ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر ليس لتجنبها وإنما من أجل احتوائها والخروج منها بأقل الخسائر أو بدونها، ويعتبر ذلك المقياس الحقيقي لنجاح إدارة المخاطر في البنوك.

المطلب الأول: مفهوم إدارة مخاطر السيولة البنكية

أولا: تعريف إدارة مخاطر السيولة

تعريف إدارة المخاطر

تعرف عملية إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر والتقليل من حدتها أو الخسائر الناجمة عنها، ويضاف إلى ذلك فن التعامل مع المخاطر وحسن إدارتها بما يضمن تجنب المصرف التعرض للخسائر الناجمة عن أشكال المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف أثناء ممارسة نشاطه، وبشكل عام فالمخاطر لها جانبين:

- احتمالية التعرض لخطر ما؛
- مقدار أو حجم الخسائر المحتملة الناجمة عن التعرض لهذه المخاطر؛[1]

التعريف الأول: هي إدارة المخاطر المتعلقة باحتمال عدم توفر الأموال الكافية لدى البنك لمواجهة التزاماته القائمة اتجاه الغير وللاستفادة من الفرص المتوقعة.

التعريف الثاني: كما تعرف أيضا بأنها معالجة المخاطر عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل ربط احتياجات السيولة بالبنك مع مصادرها الفعلية أو المحتملة لتفادي وقوع البنك في مخاطر السيولة، حيث على البنك أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم[1].

[1]–عبد الله بن عمر وآخرون، أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الواد، الجزائر، ص 30.

التعريف الثالث: عرفتها لجنة بازل على أنها قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة، كما تعني الملاءمة بين الاحتياجات المالية في الأجل المتوسط والقصير، وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول عليها والعائد المحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات الأخرى، ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى، بمعنى أن توفير السيولة في البنوك يجب أن يكون في إطار حدود معينة تأخذ في الحسبان المخاطر وربحية البنك لأن عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي إلى تدهور ربحية البنك ومن ثم يكون عرضة لمخاطر حقيقية كالإفلاس.

كما أن إدارة البنك عند إدارتها للسيولة تهدف إلى الاستجابة للقوانين والقواعد والقرارات الصادرة فيما يتعلق بالحدود الدنيا لنسبة الاحتياطي والسيولة حتى لا تقع على البنوك عقوبات البنك المركزي بالإضافة إلى إشباع حاجات الإقراض خاصة الاحتياجات الموسمية ومواجهة الظروف الطارئة.[2]

ثانيا: أهمية وأهداف إدارة مخاطر السيولة البنكية

1-أهداف إدارة المخاطر البنكية

هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها، فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، وبينما إدارة المخاطر فهي العملية الإجمالية التي تتبعها البنوك لتعريف استراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي تتعرض لها وإعطاء قيم لهذه المخاطر.

كما أن إدارة المخاطر لا تعمل على إزالة الخطر كليا، وإنما تعمل على جعل المخاطر بنسب معقولة دون أن تؤثر على العوائد، من خلال وضع خطة ملائمة للموازنة بين العائد والمخاطرة، وجزء من هذه العملية يكون من خلال ضمان أن خطر معين لن يؤدي إلى مخاطر

[1]- حدة فروحات وآخرون "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 523.

[2]. عثماني عائشة، عراب سمية، مرجع سابق، ص 28.

أخرى بسبب ارتباط المخاطر، ويعتبر قياس ومراقبة المخاطر أهم هدف لإدارة المخاطر إضافة إلى:

- رصد الخطر وتحديده، ويمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة في البنك واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المؤسسة؛
- قياس المخاطر من أجل مواكبتها والتحكم بها، ويمكن أن يكون هذا القياس كمياً أو بيانياً أو بطريقة خاصة بكل بنك؛
- تخفيض تقلبات عوائد أصول البنك.[1]
- **الاقتصاد:** هو أول الأهداف الفرعية أو الثانوية لإدارة المخاطر، وهنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن.
- **تقليل الخطر:** هو هدف "النوم الهادئ ليلاً" أي راحة البال التي تأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة.
- **استمرارية النمو:** لا يكون تعظيم الأرباح الهدف الغالب في المنظمة فالقدرة على مواصلة النمو قد تكون أحد أهم الأهداف.
- **المسؤولية الاجتماعية:** هي هدف سابق للخسارة وهدف لاحق للخسارة، وهذا بسبب علاقتها بموظفيها والمجتمع، وباقي المؤسسات المرتبطة مع البنك.[2]

2-أهمية إدارة مخاطر السيولة البنكية

تتجلى هذه الأهمية فيما يلي:[3]

أ- **أداة لتنفيذ الاستراتيجية:** تزود إدارة المخاطر بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة، وتنبع أهمية إدارة المخاطر من

[1]. شروق رقية، "تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 144.

[2]. مفيدة طلبة، مرجع سابق، ص 87.

[3]. حياة النجار، مرجع سابق، ص 78،79.

حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الاستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

ب- **تنمية الميزة التنافسية:** التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من الزبائن، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي لمخاطر المتباينة.[1]

ت- **قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات:** إن الخسائر هي نتيجة لكل مخاطرة، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع، إن هذا الدور مبني على أنه يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا.

ث- **أداة لاتخاذ القرار:** إن البنوك التي تقوم بإدارة المخاطر بشكل جيد لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

ج-**المساهمة في اتخاذ قرارات التغيير:** إن العلم بالمخاطر يسمح بتغييرها، ويكون بإمكان البنك مقارنة الهوامش من معاملة إلى أخرى ومن عميل لآخر.

ح-**رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:** دون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، إن مراقبة المخاطر يمكن أن يشجع على تحملها عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها، وإذا لم يستطع موظفو الائتمان أن الهوامش والرسوم المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر، فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام على تلك المخاطر.

[1]. بن علي بن عزوز وآخرون، إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 66.

ثالثا: خطوات إدارة مخاطر السيولة

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية:

- **تعريف المخاطرة:** وهي الخطوة الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل؛
- **تحليل المخاطر:** ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.
- **تقييم المخاطر:** وهو:
  - ✓ تحديد عناصر الخطر؛
  - ✓ الآثار التي يحدثها كل خطر؛
  - ✓ احتمال حدوث الخطأ.
- **التحكم في المخاطر:** وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال حدوث الخطر وآثاره.
- **المراقبة والمتابعة الدورية:** وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة، أو فشل التحكم في مخاطر سابقة، أي ما هي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه المتغيرات[1].

المطلب الثاني: مبادئ وتقنيات إدارة مخاطر السيولة البنكية

أولا : إدارة السيولة البنكية

يمكن إجمال هذه المبادئ والتي يطلق عليها المبادئ السبعة فيما يلي:

1-**مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:** يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك ويجب ن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها، ويجب أن تتضمن سياسة إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة على المخاطر.

[1]. إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص 44.

2-**إطار إدارة المخاطر:** يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية.

3-**تكامل إدارة المخاطر:** حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، لأن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة.

4-**محاسبة خطوط الأعمال:** من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.

5-**تقييم وقياس المخاطر:** جميع لمخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، وإن أمكن يكون التقييم بطريقة كمية، كما يجب أن يأخذ تقيم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

6-**المراجعة المستقلة:** تقييم المخاطر يجب أن يتم من جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان إدارة فعالة .

7-**التخطيط للطوارئ:** يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات.

هذه المبادئ والأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية ويجب أن تستخدم هذه الأسس للحكم على قوة وسلامة ممارسات البنك في إدارة المخاطر.

ويجدر الذكر أنه توجد بعض الاختلافات في تطبيقات معينة لإدارة المخاطر بين البنوك وخلال مراحل زمنية مختلفة وذلك تبعا للعوامل التالية:

- حجم أنشطة البنك؛
- طبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك؛

- درجة تعقيد أعمال وأنشطة البنك؛
- المنهجيات أو الأساليب والأدوات المتاحة للبنك.

ثانيا: مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل

لجنة بزل تشكلت عام 1974 م وكانت رد فعل للتوسع الشديد في سوق العملات الأوروبية وللتصاعد الكبير في حجم السيولة الدولية في أواخر الستينات من القرن العشرين ونتيجة لزيادة السيولة تكدست الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك الدولية، وتتكون هذه اللجنة من مجموعة من الدول الصناعية، وعقدت اجتماعاتها في بازل في سويسرا في مقر بنك التسويات الدولية السويسري ومن هنا أتى اسمها الذي هو The Bassel commitee on Banking. Regulation supervisory practices

وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية، وإنما بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وقد أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر أساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة البنكية.

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1-يتوجب على كل بنك اعتماد إطارًا شاملاً لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، وعلى المراقبين اتخاذ الإجراءات المناسبة واللازمة في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها، وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلا.

2-يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع استراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة، وعلى الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور استراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى

المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بمستوى كاف من السيولة وعلى الإدارة المراجعة المستمرة للمعلومات المتعلقة بتطور مستوى سيولة البنك.

3-يجب توفير هيكل إداري لكل بنك لتنفيذ استراتيجية السيولة بكفاءة[1]، على أن يشترك أعضاء الإدارة العليا في هذا الهيكل بصفة مستمرة، مع وضع سياسات وإجراءات مناسبة للسيطرة والحد من مخاطر السيولة.

4-يجب أن يتوفر للبنك أنظمة معلومات، من أجل قياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، ويجب تقديم تقارير بصفة منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا والأشخاص المعنيين الآخرين، التي تمكنهم من التعامل مع كافة الأمور الطارئة التي قد تنشأ.

5-يجب أن يضع كل بنك نظاما لقياس ومراقبة صافي احتياجات التمويل الجارية، لأن وجود عملية قياس ومراقبة فعالة يعتبر أمرا ضروريا لإدارة مخاطر السيولة بكفاءة، وتتضمن عملية قياس السيولة أساسا معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلي، وهذا يشمل الاحتياجات التمويلية للالتزامات خارج الميزانية.

6-يجب أن يقوم البنك بتحليل السيولة باستخدام عدد من السيناريوهات "ماذا لو" وجب على البنك أن يحاول شرح أي تغيير سلبي أ إيجابي ممكن أن يحدث مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية (خاصة بالبنك) والخارجية (مرتبطة بالسوق)، مع أن السيولة عادة ما تدار في ظل الظروف العادية، كما يجب أن يكون جاهزا لإدارة السيولة تحت الظروف غير العادية، ويحتاج البنك إلى تحديد توقيت التدفقات النقدية لكل نوع من أنواع الأصول والالتزامات.

[1]. خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، "قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية"، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2016، ص 86.

ثالثا: إدراج مخاطر السيولة ضمن بازل 3

تنتج عن إدراج مخاطر السيولة ضمن اتفاقية بازل 3 تحديات وفرص جديدة أمام البنوك والمؤسسات الائتمانية، ومن المهم معرفة كيف تتواءم عمليات امتثال السيولة مع اتفاقية بازل 3[1]

وقال كزافييه بيرونت مدير الإنتاج في Moody's analytics أن المتطلبات التي تغطي السيولة صممت وفقاً لاتفاقية بازل "3" لضمان تمكين المؤسسات من الصمود أمام صدمات السيولة العنيفة قصيرة الأجل ومواءمتها لعملية التمويل والإقراض طويلة الأجل الخاصة بها بصورة أوثق، وقد قدمت بازل "3" معيارين جديدين للسيولة هما:

أ- تفريز سيولة البنوك

نسبة تغطية السيولة: التي تتطلب أن لا تتجاوز نسب الزيادة في التدفقات الخارجة من المؤسسة عن التدفقات الواردة الخاصة بها خلال 30 يوما عن الأصول عالية الجودة المتاحة لها، وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة، ويتم حساب نسبة تغطية السيولة وفق[2]:

نسبة تغطية السيولة LCR = الأصول ذات السيولة المرتفعة/ صافي التدفقات الخارجة لمدة 30 يوما >أو = 100 %

ويجب أن لا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن 100 % أي يجب أن تساوي الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل وصافي التدفقات الخارجة المقدرة.

الأصول ذات السيولة المرتفعة (البسط): يجب توفر خصائص في أصول البنك حتى يعتد بها كأصول عالية الجودة منها:

- مخاطر منخفضة؛
- سهولة التقييم ومصداقيته؛
- انخفاض درجة الارتباط بالأصول الأخرى؛

[1]. كزافيية بيرونت، "تحديات وفرص بعد إدراج مخاطر السيولة ضمن بازل 3"، المجلة الاقتصادية، العدد 7000، السعودية، ديسمبر 2012، ص 35.

[2]. محمد عادل تاولو، مرجع سابق، ص 281.

- أسواق مالية نشطة؛
- معدلات تذبذب منخفضة؛
- اقتناء الأصل نظرا لجودته العالية؛
- يجب أن تكون الأصول عالية السيولة مملوكة للبنك وتحت تصرف إدارة الخزانة؛
- يجب أن تكون الأصول السائلة غير مستخدمة لتغطية مراكز المتاجرة لدى البنك أو كضمانة.

صافي التدفقات النقدية الخارجة (المقاصة): تتمثل في إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحة منه إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة، وذلك في ظل سيناريو للظروف غير المواتية خلال 30 يوما

ب- **نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):**

تمثل العلاقة بين التمويل المستقر المتاح Available Stobe funding (ASF) (بسط النسبة) والتمويل المستقر المطلوب Required Stable funding – RSF (مقام النسبة) حيث تعمل النسبة على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الأجل من خلال حث البنوك على استخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الأجل لفترة تمتد لمدة عام على الأقل وذلك لتغطية التوظيفات في الأصول وأي متطلبات تمويلية تنتج عن الالتزامات خارج الميزانية مما يساعد البنك على هيكلة مصادر الأموال لديه، ويجب ألا تقل عن 100 % بصفة دائمة.

نسبة صافي التمويل المستقر= التمويل المستقر المتاح/ التمويل المستقر المطلوب > أو= 100%

- **قيمة التمويل المستقر المتاح:** يتضمن البنود التالية:[1]
  - القاعدة الرأسمالية والمتمثلة بالشريحة الأولى؛
  - أدوات رأسمالية ذات استحقاق متبقي سنة وأكثر؛

[1]. دينا ريمون ملوح، مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات في المصارف الخاصة السورية، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2017، ص 51،52.

- ودائع تحت الطلب والودائع لأجل ذات استحقاق أقل من سنة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة (95 % من ودائع الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة المستقرة، 90% من ودائع الأفراد والشركات. ص. م الأقل استقراراً).
- 50 % من الودائع لأغراض تشغيلية وودائع الشركات غير المالية والجهات السيادية والأجنبية والهيئات العامة، وبنوك التنمية متعددة الأطراف ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة.

التمويل المستقر المطلوب: يعتمد على طبيعة السيولة المصاحبة لتوظيفات البنك من أصول وبنود خارج الميزانية، ويتم حسابه من خلال تصنيف الأصول وبنود خارج الميزانية ضمن فئات مختلفة، ثم ترجيح رصيد كل فئة بمعامل ترجيح.[1]

المطلب الثالث : تقنيات وأدوات إدارة مخاطر السيولة

أولا: تقنيات إدارة مخاطر السيولة

إن مؤشرات إدارة مخاطر السيولة هي في الأصل مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل وتتمثل في المحاور التالية:

وضعية مالية سليمة: إن ضرورة تمتع البنك بوضعية مالية صلبة يعتبر المؤشر الرئيسي لضمان وتفادي أزمة السيولة، إذ أن إدارة سليمة ومردودية معقولة واتصال مالي ملائم (الإفصاح المالي) كفيل بتوليد الثقة لدى المودعين والمستثمرين.

تنويع الموارد: كما هو الحال بالنسبة للقروض، يجب على البنك أن يعمل على تنويع مصادر التمويل، فلا يجب التركيز على مودع أو مجموعة محدودة من العملاء كحصة هامة في مجموع ودائعه، وذلك لتفادي ضعف قوة التفاوض وما يترتب عليه من شح مصادر التمويل.

[1].محمد عادل ناولو، مرجع سابق، ص 303.

وضع حد للتحويل: إن تحويل الودائع الجارية إلى قروض طويلة الأجل هو النشاط الرئيسي[1] للبنوك التجارية، إلا أن هذه العملية يجب أن تكون محدودة وتخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا وذلك تفاديا للفجوات التي يمكن أن تحدث بين فترات التحصيل وآجال السحب عليه.

إعداد سيناريوهات الطوارئ: أي البحث عن الحلول الملائمة لتفادي الآثار السلبية، علما أن الحلول يمكن استنباطها من سيناريوهات الأزمة التي تم إعدادها سابقا.[2]

إعداد خطة استعجالية: أي التخطيط للحالات الطارئة لمواجهة هذه الأزمات من شأنه أن يقف عند نتائج مختلف الفرضيات الممكنة، ويتم إعداد هذه السيناريوهات في الخلية المختصة بإدارة الأصول/ الخصوم (ALM)، أما القرارات فتتخذ في إطار لجنة (ALM) ولجنة المخاطر.

المعامل القانوني للسيولة: أصبح معامل السيولة يشكل أحد أهم معايير التسيير وقد تفطنت أغلب الدول إلى أهميته لضمان الحد الأدنى من السيولة.

وعموماً فإن معرفة أو قياس درجة السيولة المتوفرة في البنك وإدارة مخاطر السيولة المترتبة تتم من خلال تصور عدة سيناريوهات:

- **السيناريو الأول:** ويتعلق بسيولة البنك في الوضعية العادية للنشاط، ويطبق عادة في تسيير الودائع.
- **السيناريو الثاني:** ويتعلق بسيولة البنك في وضعية الأزمة، وذلك لما يكون جزء هام من ديون البنك ليس موضوع تغيير أو تمديد، مما يستلزم تقليص ميزانية البنك.
- **السيناريو الثالث:** ومرجعه الأزمات العامة في الأسواق وهذا عندما يكون النظام البنكي ككل أو جزء منه متأثرا بهذه الأزمات.

ثانيا: أدوات إدارة مخاطر السيولة

تستعمل البنوك وسائل متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية، سواء من جانب تغطية العجز، أو في جانب استثمار الفائض النقدي[1] ومن بين تلك الأدوات:

[1]. حياة النجار، مرجع سابق، ص 172.

[2]. عثماني عائشة، عراب سمية، مرجع سابق، ص 31.

1-**يقوم البنك باللجوء إلى البنك المركزي:** في حالتين[2]:

أ- **في حالة العجز:** ويكون في حالة العجز في السيولة ويتم بإحدى الطرق التالية:

- استدعاء الاحتياطي الفائض من البنك المركزي..
- قوم البنك بسحب جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعاً لدى البنك المركزي حيث الاحتياطي النقدي المودع لدى الأخير يقسم إلى:

- **احتياطي نقدي قانوني:** ويمثل نسبة من الودائع يحددها البنك المركزي وتسمى بالاحتياطي الإلزامي، وما يزيد عنه يسمى بالاحتياطي الفائض والذي يستطيع البنك استدعاءه عند الحاجة.
- **توفير الائتمان قصير الأجل:** يتم اللجوء إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير ويتم ذلك إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ البنوك التقليدية أو الاقتراض بضمان تلك الأوراق.

ب- **في حالة الفائض:** قد يفكر البنك في إضافة الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي وإن كان هذا الأخير لا يدفع فوائد على هذا الرصيد حتى ولو زاد عن الاحتياطي القانوني ويلجأ البنك إلى هذا الإجراء على أمل استخدام هذا الفائض في إقراض بنوك أخرى تعاني من نقص الاحتياطي القانوني.

2-**الاقتراض من المؤسسات المالية:** ظهرت خلال الستينات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية، وهي ما عرفت بسوق الدولار الأوروبية، وتتسم القروض لتي تقدمها بضخامة قيمتها وقصر تاريخ استحقاقها.

---

[1]. عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، "تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الغرض والتحديات"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، أم البواقي، الجزائر، 2014، ص 16.

[2]. حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011، ص 25.

3- **الاقتراض من الأسواق المالية:** قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقاتها الاستثمارية، وطرح السندات للبيع يعني إقراض طويل الأجل.

4-**التوريق المصرفي:** يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتمثلة في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، بهدف لتقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف.

5-**بيع أو شراء الأوراق المالية:** يلجأ المصرف إلى بيع جزء من أوراقه المالية قصيرة الأجل واستخدام حصيلتها في تغطية عجز السيولة، أما في حالة الفائض فيمكنه شراء أوراق مالية تحقق له عائداً وتدعم احتياطاته[1]

6-**اتفاقية إعادة الشراء:** تمثل اتفاقية إعادة الشراء أحد أساليب الاقتراض التي يلجأ إليها التجار المتخصصون في شراء وبيع الأوراق المالية لتمويل مخزون إضافي من أوراق مالية سهلة التسويق وذلك لليلة واحدة أو لبضعة أيام[2]

وتعرف بأنها عقد بين طرفين لبيع ومن ثم إعادة شراء لأدوات مالية غالباً ما تكون أذونات خزانة بغرض سد العجز الطارئ في السيولة.

[1]. قندوز عبد الكريم، حكيم براضية، مرجع سابق ص 17.

[2]. عتروس صونيا، مرجع سابق، ص 48.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تم في هذا الفصل الإحاطة بخطر السيولة المصرفية من خلال التطرق إلى ماهية مخاطر السيولة البنكية وتوضيح أسباب هذه المخاطر وطرق قياسها، ثم أساليب وآليات الإدارة الفعالة والسليمة لخطر السيولة بشكل يتيح للبنوك الوقاية من التقلبات المفاجئة للسيولة المصرفية، لما لها من آثار على العمليات البنكية، حيث من الممكن أن تسبب أزمات السيولة التي تهدد الاستقرار المالي لديها.

وعليه فإن إدارة مخاطر السيولة البنكية تتوقف بشكل أو بآخر على إدارة السيولة بالبنك في المدى القصير والمتوسط، أي على إدارة خصومه وأصوله مما يسمح بقياس وتسيير الاحتياجات التمويلية الصافية وتحديد إمكانيات ومتطلبات الولوج إلى السوق، فضلا عن التخطيط للحالات الطارئة، وذلك عن طريق استراتيجيات وأدوات مختلفة وتعتبر النسب المالية من أكثر التقنيات المستخدمة في قياس مخاطر السيولة من أجل إدارة كفؤة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة إدارة مخاطر السيولة في بنك BADR –وكالة مسيلة

تمهيد:

بعد التطرق في الجزء النظري لمخاطر السيولة وسبل إدارتها في البنوك التجارية، كذلك الاستراتيجيات والأدوات المستخدمة لإدارة مخاطر السيولة.

سنعالج في هذا الفصل التطبيقي واقع إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من خلال إسقاط العديد من المفاهيم والنسب التي تم التعرف عليها في الجزء النظري.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة للفترة 2018-2019.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته لجملة من التغيرات في هيكله ومهامه وكذلك في ظل الاصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري ومن أجل الإلمام أكثر نتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو بنك عمومي أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/82 الصادر في 17 جمادى الأولى 1402الموافق لـ 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابه شركة أسهم، ذات رأس مال قدره 3.300.000.000.00 دج وبميزانية قدرت أواخر 1999 بـ 426 مليار دينار جزائري، حيث بلغت ودائع البنك 165 مليار دينار جزائري، أما القروض المقدمة من طرف البنك فقدرت بـ 306 مليار دينار (200 مليار موجهة للمؤسسات العمومية منها 100 مليار دينار موجهة للمؤسسات التي هي في حالة تصفية و30 مليار موجهة لقطاع الفلاحة) وبلغ تعداد هياكل البنك 331 وكالة (2022) و39 فرع، كما يشغل ما يفوق 7000 عامل (2019)، هذا ما جعله مصنفا في المرتبة 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك.

أما في سنة 2011 فقد بلغ رأس ماله 54.000.000.000 دينار وحقق نتيجة صافية قدرت بـ 10.2 مليار دينار.

وتجدر بالذكر أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية عانى من وجود قروض كبيرة غير قابلة للتسديد قد منحت أساسا لوكالات استيراد الأغذية وعولجت هذه المشكلة في أواخر عام 1997 من خلال تحمل الحكومة لمخلفات هذا الوضع، بمبادلة هذه القروض بسندات حكومية بلغت قيمتها 187 مليار دينار جزائري.

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل تتمثل في:

1-المرحلة الأولى 1982-1990:

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي والعمل على ترقية الجانب الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

2-المرحلة الثانية: 1991-1999:

تمكن البنك خلال هذه الفترة من توسيع نشاطه ليشمل قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني/ كما شهدت المرحلة إدخال وتعميم واستخدام الإعلام الآلي، حيث في 1991 تم الانخراط في شبكة "SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية، و هذه الشبكة هي النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية الكترونيا وذلك باعتماد مقاييس دولية من خلال رمز محدد لكل بنك في مدة لا تتجاوز 24 ساعة في الحالات العادية.

- 1992 تم وضع نظام يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Téléraiment إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.
- 1993: إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية.
- 1994: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب بين البنوك CIB.

3-المرحلة الثالثة (2000-2004):

تميزت هذه لمرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تعميم الاستثمارات المنتجة ودعم برامج الإنعاش الاقتصادي، وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومختلف القطاعات الاقتصادية، وتم تحقيق نتائج هامة نذكر منها:

- **2000:** قيام البنك بالتطهير المالي والمحاسبي والعمل على تقليص هذه العمليات المصرفية، وكذلك حقق مفهوم البنك الجالس مع الخدمات المصرفية.
- **2004:** تميزت بإدخال تقنية جديدة تعمل على تنفيذ سرعة العمليات البنكية وتتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، وهو يعتبر إنجازا غير مسبوق في مجال العمل المصرفي الجزائري.

كما تم العمل على تعميم إعادة تخصيص البنك في الميدان الفلاحي وتمويل مختلف النشاطات والمجالات المتعلقة به.

إذا من خلال تعرضنا لمراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية، نستطيع أن نقدمه في نقاط رئيسية:

- يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية؛
- بنك شامل يمول مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- الشبكة الأكثر كثافة.

ثالثا: المبادئ التي يرتكز عليها البنك

1. **مبدأ الاستغلال:** عن طريق الاهتمام بالزبون بحسن استقباله وتقديم أحسن الخدمات له وجميع المعلومات الصحيحة والدقيقة لكي يكون على دراية بالساحة الاقتصادية .
2. **مبدأ القرض والمخاطرة:** على البنك أن يكون حريصا على أموال المودعين ليكون في مستوى الثقة مع منح القروض وهذا عن طريق الإدارة الجيدة للائتمان.
3. **مبدأ السيولة النقدية:** يتعامل البنك بأموال المودعين، فإذا أراد سحبها فعليه أن يكون جاهزا لتلبية طلباتهم عن طريق الإدارة الكفؤة للسيولة.
4. **مبدأ الخزينة:** يتمثل في ضرورة وجود نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك.
5. **مبدأ الأمن:** يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وإدخال أمواله تفاديا للمخاطر كالسرقة، لذلك على البنك أن يلتزم بالمراقبة الصارمة للتعاملات حتى لا تحدث أخطاء.

المطلب الثاني: هيكل ومهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم الخدمات التي يقدمها

أولا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مع التطورات التي عرفها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حدثت تغييرات في هيكلته حيث تم استحداث وظائف جديدة ومصالح لتلبية المتطلبات الحديثة للعمل المصرفي، حيث تم تقسيم البنك إلى ثمانية وظائف وهي كالتالي:

- **وظيفة الموارد والقروض والتسليف:** هي مكلفة بجمع الموارد ومنح القروض ومتابعتهم، تحصيل واسترداد القروض تحت إدارة مدير عام مساعد، يراقب خمس مديريات مركزية.
- **وظيفة المعلوماتية والمحاسبة والخزينة:** مكلفة بتسيير شبكة الاستغلال، تسيير رؤوس الأموال والموارد.
- **وظيفة الإدارة والوسائل:** مكلفة بالتسيير الإداري وتقييم الأفراد والتكوين.
- **وظيفة الدولية:** مكلفة بالعمليات البنكية مع الخارج، تمويل التجارة الخارجية، وتكون تحت إدارة مدير فرعي، الذي لديه السلطة على ثلاث مديريات مركزية.
- **وظيفة الاستغلال:** هي مؤلفة بالأساس من شبكة تتكون من وكالات فرعية ووكالات مركزية.
- **وظيفة المراقبة:** هي متصلة مباشرة بالرئيس المدير العام، متكونة من مفتش عام ومديرية المراجعة العامة.
- **وظيفة الإدارة:** تضم مجموع مسيري البنك، حيث تدير مختلف المسؤوليات في مختلف المستويات بالإضافة إلى إدارة المتناولات لمعالجة أكبر ورشات البنك.

الرئيس المدير العام يشرف على لجان وسكرتاريا المديريات.

وعليه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

الشكل 04: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

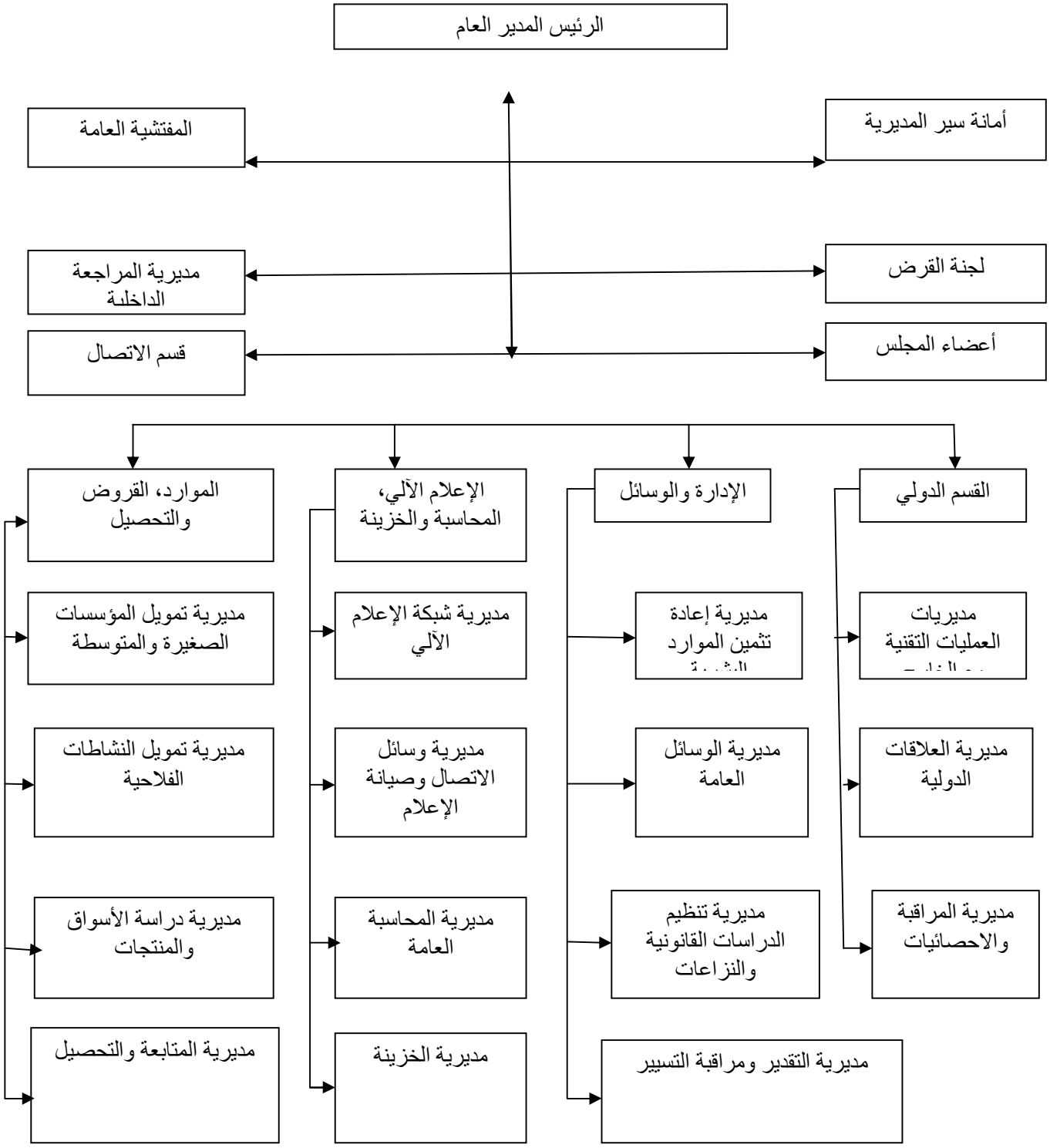

المصدر: وثائق من البنك

ثانيا: مهام وأهداف البنك

1- مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

كما أشرنا سابقا بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية اقتصادية فمن المهام الأساسية المكلف بها تندرج كالآتي:

- فتح الحسابات واستقبال الودائع سواء كانت بفائدة أو من دونها؛
- إجراء عمليات الإيداع والسحب وتنفيذ جميع العمليات البنكية، والاعتمادات المالية الخاصة بالقرض، الصرف والخزينة التي لها صلة بالقرض قصد تسيير أمواله واستخداماته؛
- المشاركة في تجميع المدخرات؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
- القيام بدور الوسيط بين البنوك الأخرى؛
- إضافة إلى مهامه المتعلقة بسلك الموظفين حيث يتولى استقبال التحويلات الواردة من الهيئات المستخدمة وتحويلها إلى حساب الموظفين؛
- إعادة استثمار الودائع في شكل قروض فلاحية أو تجارية، تمنح للقطاعين العام والخاص سواء بالعملة الوطنية أو الصعبة، حسب استراتيجية المشروعات الممولة.

إضافة إلى المهام السابقة ومن أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجهات ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه تطلعاته الأولى، وهي تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وذلك من خلال تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

- قطاع الفلاحة (صناعة العتاد الفلاحي، الصناعات الغذائية الفلاحية،...)؛
- قطاع الصيد البحري والموارد المائية؛
- تمويل برامج التنمية الريفية.

- تنمية العالم الريفي خاصة وذلك من خلال تمويل:
  - ✓ نشاطات الحرفيين الصغار؛
  - ✓ السكن الريفي؛
  - ✓ مشاريع الري الصغيرة؛
  - ✓ صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين والمواد الخزفية؛
  - ✓ فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية بمختلف وكالات البنك، وتم من خلالها طرح 14 منتوج يتماشى مع الشريعة الإسلامية.[1]

2-أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

باعتبار أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية في مقدمتها دفع التنمية المحلية، يمكن حصر الأهداف فيما يلي:

- تستحوذ الفلاحة على حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير الذي أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير المنتوج الوطني؛
- يهدف البنك إلى تحسين الخدمات المقدمة للعملاء: وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفة الاقتصاد الجزائري وكذلك الخصخصة؛
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- يهدف بنطك البدر إلى إيجاد سياسة أكثر فعالية في جمع الموارد واستثمارها؛
- هدف البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية؛
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

[1] .WWW.badrbanque.net

ثالثا: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنكا شاملا، يقوم بتقديم خدمات متنوعة منها:

1- **حساب إيداع لأجل:** حساب غير مقيد بسندات بنكية، وموجه لأشخاص طبيعيين ومعنويين.

2- **حسابات الأموال بالعملة الصعبة:** يوضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العامة للبنك.

3- **حسابات الأموال بالعملة المحلية:** يقدر بـ 1000 دينار على الأقل بمعدل فائدة ثابتة تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك.

4- **سندات الصندوق:** هو إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمبلغ الأدنى هو 1000 دج بفائدة متغيرة.

5- **بطاقة بدر:** هذه البطاقة تسمح بالسحب نقدا عن طريق موزعات أتوماتيكية متوفرة لدى لوكالات الجزائرية.

6- **دفتر التوفير لبنك بدر:** في إطار تشجيع التوفير والادخار يقوم البنك بفتح دفاتر للأشخاص تسجل فيها مختلف عمليات السحب والإيداع.

7- **تمويل الاستثمارات:**

- ✓ **تمويل قطاع الصيد البحري:** على شكل قروض متوسطة الأجل (7 سنوات بمعدل 6.5%).
- ✓ **تمويل قطاع الصحة:** مثل عيادة طبية وصيدليات وذلك بشكل قروض لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة سنوية 3.5% تذلك في المناطق الريفية.
- ✓ **تمويل المشاريع الاستثمارية:** والمتمثلة في التجارة وسيارات الإسعاف والصناعات الصغيرة وهذا التمويل يكون في شكل قروض لمدة 3 سنوات.

[2]. مفيدة طلبة، مرجع سابق، ص 117.

- ✓ **تمويل مشاريع التنمية الريفية:** مثل تمويل قطاع النقل، تدعيم مشروع تربية الحيوانات والمشاريع الوراعية.

المطلب الثالث: التعريف بوكالة بدر المسيلة (904)

تأسست وكالة بدر مسيلة في شهر فيفري سنة 1983، بعدما كانت تابعة إلى فرع البنك بالجلفة لتتحول إلى مقرها الحالي بالحي الإداري وسط الولاية.

يتألف مبنى الوكالة من طابقين أرضي المتمثل في الوكالة المحلية للاستغلال أما لطابق الأول فمخصص للمديرية الجهوية للاستغلال.

تحوز وكالة المسيلة على حواسيب متصلة بنظام تشغيل SYBU، وعلى حاسبة أوراق نقدية وكاشفة للأوراق النقدية المزورة التي من شأنها أن تخفف العبء وتختصر الوقت لدى العامل في الحسابات إضافة إلى أجهزة الصراف الآلي.

تشغل وكالة المسيلة 37 عاملا تعتمد على خبرتهم، والملاحظ حاليا أنها تعتمد على توظيف عمال جدد ذوي الشهادات العليا.

تعمل وكالة المسيلة تحت سلطة إشراف ورقابة المديرية الجهوية للاستغلال المسيلة، وهذا إضافة إلى خمسة وكالات مصرفية أخرى للاستغلال تتمثل في وكالة سيدي عيسى، وكالة بوسعادة، وكالة عين الملح، وكالة حمام الضلعة ووكالة مقرة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة بدر المسيلة (904)

الشكل 05: الهيكل التنظيمي لوكالة بدر المسيلة

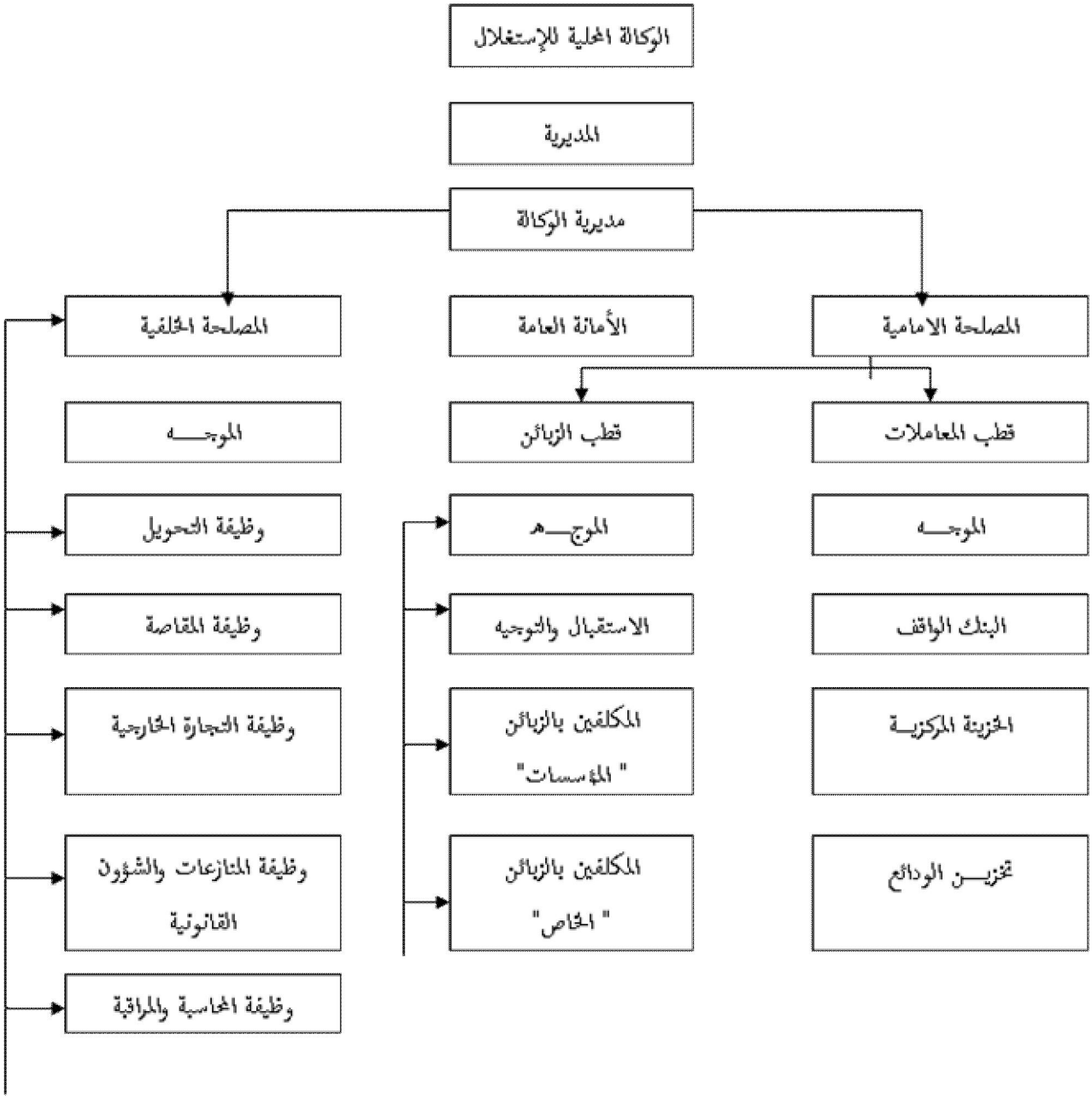

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2019/2018

تجدر الإشارة أولا إلى أن اختيار فترة الدراسة التطبيقية كان مفروضا علي، وذلك نتيجة لعدم توفر قوائم مالية جديدة للسنوات 2020. 2021. 2022، لذلك اقتصرت دراستنا على ما تتوفر لدينا من معطيات والمتمثلة في ميزانيتي 2018. 2019.

المطلب الأول: حساب نسب السيولة لـ BADR

أولا: الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018

الجدول 02: الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	247114702439.79	البنك المركزي	00.00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات.	00.00	ديون المؤسسات المالية	75954641636.34
موجودات مالية (أصول) متاحة للبيع.	75357868156.55	ديون للزبائن	1196873136972.58
قروض وديون (سلف) على المؤسسات المالية	123046776018.10	ديون مقدمة بشكل سندات	10851312674.81
قروض وديون على الزبائن	935338814931.82	الضرائب الحالية المطلوبات	8200547785.74
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق.	39976721625.06	الضرائب المؤجلة المطلوبات	236808085.46
ضرائب جارية (حالية) الأصول.	11220450721.51	مطلوبات أخرى (خصوم أخرى)	5472113011.89
ضرائب مؤجلة – الأصول.	2144932425.59	حسابات التسوية	20236203734.20
أصول أخرى	4390020827.60	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء.	8632476818.26
حسابات التسوية	9475230422.99	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	00.00
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والكيانات	13508287406.81	مخصصات للمخاطر	37475912136.47

التابعة		البنكية العامة	
سندات التوظيف	00.00	ديون واجبة الدفع	8426200000.00
استثمارات عينية (أصول ثابتة)	15528620311.01	رأس المال	54000000000.00
استثمارات معنوية. أصول غير ثابتة	15278670.57	منح مرتبطة برأس المال	00.00
شهرة المحل	00.00	احتياطات	31635534801.48
/	/	فرق التقييم	626126177.56
/	/	فرق إعادة التقييم	8336333753.04
/	/	الأرباح المحتجزة	3425947150.83
/	/	نتيجة السنة	13647831284.80
مجموع الأصول	1477179231721.80	مجموع الخصوم	1477179231721.80

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Rapport d'activité de BADR en 2018

الجدول 03: الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2019

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	227811806122.61	البنك المركزي	00.00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات.	00.00	ديون المؤسسات المالية	152367638120.88
موجودات مالية (أصول) متاحة للبيع.	75357868156.55	ديون للزبائن	1224430102825.89
قروض وديون (سلف) على المؤسسات المالية	139139303584.12	ديون مقدمة بشكل سندات	10193140675.06
قروض وديون على الزبائن	1044395028003.27	الضرائب الحالية المطلوبات	7398932784.99
حسابات التسوية	4595206409.61	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	00.00
المساهمات في الشركات	13427475311.77	مخصصات للمخاطر	33106610826.50

الفرعية المقاولات والكيانات التابعة		البنكية العامة	
سندات التوظيف	00.00	ديون واجبة الدفع	8486200000.00
استثمارات عينية (أصول ثابتة)	16648018859.23	رأس المال	54000000000.00
استثمارات معنوية. أصول غير ثابتة	38188189.05	منح مرتبطة برأس المال	00.00
		احتياطات	37857418935.45
		فرق التقييم	891364243.98
		فرق إعادة التقييم	8336333753.04
		الأرباح المحتجزة	1445631118.62
		نتيجة السنة	4886458885.30
مجموع الأصول	1575914094885.39	مجموع الخصوم	1575914094885.39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Rapport d'activité de BADR en 2019

ثانيا: حساب نسب السيولة البنكية لسنتي 2018. 2019.

1- **نسبة الرصيد النقدي:** تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع الزبائن، حيث يتم حسابها وفق المعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي=

(الرصيد في الصندوق + البنك المركزي)/ (الودائع + الالتزامات الأخرى) *100

الجدول 04: حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2018. 2019.

البيان	2018	2019
البسط	247114702439.79	227811806122.61
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	247114702439.79	227811806122.61
المقام	10^{12}*1.325392026	10^{12}*1.370760501
البنك المركزي	00.00	00.00
ديون للمؤسسات المالية	123046776018.10	139139303584.12

ديون للزبائن		
مطلوبات أخرى (خصوم أخرى)		
البسط / المقام	$\frac{247114702439.79}{1.325392026 * 10^{12}}$	$\frac{227811806122.61}{1.370760501 * 10^{12}}$
النتيجة	% 18.64	%16.61

المصدر: من إعداد الطالبة

لقد بنيت معطيات الجدول والتي تتضمن نسبة السيولة النقدية (الرصيد النقدي) لبنك BADR خلال سنة 2018. 18.64 % بينما قدرت بـ 16.61 % لسنة 2019.

وهذه النسبة تدل على مدى لكفاءة في النقدية الحاضرة والتي تقابل معظم الاحتياجات العاجلة (مثل طلبات السحب على الودائع).

إلا أن هذه الزيادة في نسبة الموجودات السائلة المحتفظ بها في البنك تؤثر أيضا على ربحية البنك، إذ أن ارتفاع معدل السيولة يكون له تأثير عكسي على الارباح.

2-**نسبة السيولة القانونية:** تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الموجودات السائلة المحتفظ بها البنك لدى البنك المركزي، حيث يتم حسابها وفق المعادلة:

نسبة السيولة القانونية= [(النقد في الصندوق+ الخزينة العمومية+ الرصيد لدى BC+ الأوراق التجارية والمالية+ الاستثمارات)/ (إجمالي الودائع+ المبالغ المقترضة من البنك المركزي+ المستحقات+ البنوك والحوالات+ خطابات اعتمادية دورية مستحقة الدفع]*100

الجدول 04: نسبة السيولة القانونية لبنك BADR لسنتي 2018 و2019.

البيان	2018	2019
البسط	$10^{11} * 3.161436285$	$10^{11} * 2.978282576$
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	247114702439.79	227811806122.61
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39976721625.06	39902769136.96
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والكيانات التابعة	13508287406.81	13427475311.77

سندات التوظيف	00.00	00.00
أصول ثابتة	15528620311.01	16648018859.23
أصول غير ثابتة	15278670.57	38188189.05
المقام	10^{12}*1.283679091	10^{12}*1.386990882
البنك المركزي	00.00	00.00
ديون للمؤسسات المالية	75954641636.34	152367638120.88
ديون للزبائن	1196873136972.58	1224430102825.89
ديون مقدمة بشكل سندات	10851312674.81	10193140675.06
الكسر / المقام	$\frac{3.16436285 * 10^{11}}{1.283679091 * 10^{12}}$	$\frac{2.9782576 * 10^{11}}{1.386990882 * 10^{12}}$
النتيجة	% 24.62	% 21.47

المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدول الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية لبنك البدر أن هذه النسبة بلغت 24.62 % سنة 2018 بينما انخفضت سنة 2019.

يفسر هذا الانخفاض في النسبة إلى نقص في الموجودات السائلة مقرنة بالمطلوبات السائلة.

ويعود هذا إلى عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر سنة 2019 (نتيجة الحراك)، الذي أدى إلى تخوف كبير من طرف المستثمرين سواء أجانب أو محليين، هذا ما أدى إلى نقص الإيداعات وزيادة السحب.

3- نسبة التوظيف:

نسبة التوظيف = (إجمالي القروض/ إجمالي الودائع)*100

الجدول 05: نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2018. 2019.

البيان	2018	2019
البسط	10^{12}*1.051270178	10^{12}*1.236665432
القروض والسلف على الزبائن	935338814931.82	1044395025003.27
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39976721625.06	39902769136.96

المقام	10^{12}*1.283679091	10^{12}*1.386990882
ديون المؤسسات المالية	75954641636.34	152367638120.88
ديون الزبائن	1.196873136972.58	1.224430102825.89
ديون مقدمة بشكل سندات	10851312674.81	10193140675.06
البسط / المقام	$\frac{1.051270178 * 10^{12}}{1.283679091 * 10^{12}}$	$\frac{1.236665432 * 10^{12}}{1.386990882 * 10^{12}}$
النتيجة	**% 81.89**	**% 89.16**

المصدر: من إعداد الطالبة.

يبين الجدول الذي يتضمن نسبة التوظيف أنه خلال 2018 بلغت نسبة التوظيف 81.89 % ثم ارتفعت إلى 89.16 % سنة 2019، مما يغني أن هذه الزيادة تعود إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف بنك البدر من إجمالي الودائع التي بحوزته، وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هدف الربحية.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن النسب التي تم حسابها تم فيها استخدام معطيات الميزانية السنوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وليس وكالة المسيلة، لأنه لا يتم إنجاز الميزانية على مستوى كل وكالة، بل يتم بشكل محمل لكل الوكالات والفروع.

المطلب الثاني: واقع إدارة مخاطر السيولة في وكالة المسيلة BADR

أولا: مصلحة نيابة مديرية متابعة المخاطر التجارية وما قبل المنازعات[1]

1- مصلحة متابعة المخاطر التجارية: تسير من طرف رئيس المصلحة وتكمن مهمتها في:

- المتابعة الدقيقة للملفات التابعة له؛
- متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقرض؛
- كتابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن المعنيون بالقروض؛

[1]. زيارة ميدانية إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

- متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن؛
- تحديد مخاطر القروض والعمل على معالجتها؛

2- **مصلحة متابعة ما قبل المنازعات:** وهي تسير من طرف رئيس المصلحة ودورها يتمثل في:

- المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها؛
- متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات وتقويمها، وذلك حسب دراسة الخطر،
- كما تقوم بتطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة أو عن طريق التفاهم.

إذا مما سبق نجد أن هذه المصلحة تقوم أساسا بمتابعة المخاطر الائتمانية سواء للقروض قصيرة الأجل أو القروض متوسطة وطويلة الأجل. ومن أهم الآليات المتبعة في إدارة هذه المخاطر اعتمادها أساسا على الضمانات المتمثلة:

- ✓ **صندوق ضمان القروض للمؤسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:** هذا الصندوق أستحدث لتغطية المخاطر على القروض التي تطلبها المؤسسات لصالح البنوك والمؤسسات المالية، ويصل معدل التغطية التي يمنحها الصندوق بالنسة للضمانات الممنوحة إلى 80 % من أصل التمويل الذي يمنحه البنك في حدود سقف 100 مليون دج[1]. (ارجع للملحق).
- ✓ **صندوق الضمان المشترك للقروض:** يعتبر ضمانا بالنسبة للمقاول والبنك، أنشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية باسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزاماته في إطار جهاز القرض المصغر، حيث يغطي هذا الصندوق المبالغ المستحقة التي لا تزال في أصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز 85 %، ويتم حساب مقدار المساهمة في الصندوق على أساس القرض البنكي الممنوح ومدته.

[1]. وكالة الأنباء الجزائرية، "توقيع اتفاقية تعاون بين صندوق ضمان القروض والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الأربعاء 22 ديسمبر 2021، الجزائر.

ثانيا: إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

في وكالة بدر المسيلة لا تتم إدارة مخاطر السيولة، وإنما يتم فقط تسيير الأموال الموجودة في الخزينة الفرعية التابعة للوكالة.

- أما إدارة السيولة ومخاطرها تتم على المستوى المركزي، ولا تتم على مستوى الوكالات؛
- ومن خلال الدراسة الميدانية والنسب المحسوبة نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يعان من مشاكل في السيولة، حيث يقوم بتقديم قروض للزبائن وفقا لما لديه من إيداعات.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية في بنك تجاري عمومي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبعد تقديمنا للبنك ولوكالة المسيلة 904 وجدنا أنه كغيره من البنوك التجارية له هدف رئيسي وهو الحصول على حصة سوقية معتبرة، وذلك من خلال توسيع شبكة فروعه على مستوى الوطن من أجل تحقيق شمول مالي والوصول إلى أكبر فئة من الزبائن، مستخدما في ذلك كل طاقاته البشرية التي يعمل على تطويرها والرفع من أدائها، وانتقاء اليد العاملة الكفؤة مع التأهيل المستمر لها حتى تواكب التطور الجاري في المجال البنكي.

إلا أنه ومن خلال الدراسة الميدانية لم تتوفر لدينا المعطيات الحديثة، حيث وجدنا فقط ميزانيتي 2018 و2019، إضافة إلى عدم وجود معلومات على مستوى وكالة بدر المسيلة حول آلية إدارة مخاطر السيولة، سواء على مستوى لوكالة، أو على المستوى الوطني.

لذلك قمنا من خلال المعطيات المتحصل عليها بمحاولة دراسة واقع إدارة مخاطر السيولة في BADR، وذلك من خلال حساب نسب السيولة.

ووجدنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يعان من مشاكل السيولة، حيث أثبتت النسب المحسوبة أن نسبة الودائع أكبر من نسبة القروض الممنوحة، هذا يعتبر إيجابا من جهة، إلا أنه يعكس أيضا عدم كفاءة البنك في إدارة السيولة، لأن وجود نسبة كبيرة للسيولة غير مستغلة قد يؤثر على ربحية البنك التي هي أهم أهداف البنك أو أي مؤسسة مالية.

الخاتمة

خاتمة:

تعتبر السيولة وإدارتها من أهم القضايا الجديرة بالاهتمام في مجال العمل البنكي خاصة، وكذا لصعوبة الظروف المحيطة بها، ولان مخاطر السيولة ملازمة لنشاط البنوك حيث أن البنوك تقوم بتحديد الخطر وتقيمه وادارته وهذا عن طريق مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تحدد مقدار التأثير على الايرادات وتقيم الأثر المحتمل على اعمال البنوك في حالة نقص السيولة أو زيادتها على المستوى المطلوب، لأن أي إشاعة عن عدك توفر السيولة كافية لدى البنك وكفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين والزبائن.

أما في القطاع المصرفي في الجزائر بالرغم من الاصلاحات والمجهودات المنجزة التي بذلتها الجزائر في مجال توفير البيئة الملائمة، إلا أن إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العمومية لا تزال دون المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بفائض السيولة، مما أدى الى ضياع الكثير من الفرص الاستثمارية عليها.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة الميدانية لواقع ادارة مخاطر السيولة البنكية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، يمكن اثبات صحة أو بطلان الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: توجد أدوات وأساليب مختلفة يطبقها بنك بدر لإدارة مخاطر السيولة بكفاءة.

– تم قبول هذه الفرضية حيث أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على أساليب أدوات قياس مختلفة كمية كانت أو نوعية وتفسير هذه الأساليب و أدوات حسب التطورات الاقتصادية للدولة والسياسة النقدية، والقوانين الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية (لجنة بازل).

الفرضية الثانية: يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة بتوفير مصلحة لإدارة مخاطر السيولة وتعمل وفق معايير المفروضة من السلطات الرقابية.

تم رفض هذه النظرية لأنه من خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة لا تتوفر في هيكله التنظيمي مصلحة خاصة بإدارة مخاطر السيولة بل تتم العملية على المستوى المركزي فقط، بينما ينصب اهتمام الادارة على بإدارة مخاطر الائتماني، حيث توجد مصلحة خاصة بإدارة مخاطر القروض والمخاطر التجارية.

– اضافة الى أنه من خلال حساب نسب السيولة المختلفة وجدنا أنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لديه فائض سيولة سواء على المستوى المركزي أو الوكالات وهذا خلال فترة الدراسة (2018– 2019)، حيث يحتاج البنك الى استثمار هذا الفائض من أجل زيادة العوائد.

نتائج البحث:

من خلال الدراسة التي تطرقنا فيها الى موضوع ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية، ثم تقسيمها الشق نظري يتضمن فصلين الأول والثاني وشق تطبيقي تضمنه الفصل الثالث.

نتائج عامة

1. توجد مؤشرات ونسب مالية وتحليلية للتعرف على سيولة البنك ومركزه المالي، وتعتمد البنوك التجارية على القوائم المالية والميزانية لمعرفة وقياس مخاطر السيولة من أجل الادارة الكفؤة لها؛

2. تعمل الجهات الرقابية على فرض نسب معينة من السيولة النقدية والقانونية بشكل دوري ومنتم مع ما يتناسب مع السياسة النقدية والمالية للدولة؛

3. تلجا البنوك للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة أما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض المودع لدى البنك المركزي، اما عن طريق الاقتراض منها، كما تلجا اليه في حالة الفائض لإيداعه لديها؛

4. تلجا البنوك الى الأداة المالية المتمثلة في تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض لمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة القروض؛

5. يشكل التوريق موردا بديلا لا عادة التمويل، ويجنب البنوك اللجوء ال التمويل عن طريق زيادة رأس المال بإصدار الأسهم وهي عملية مكلفة، إلا أن هذه الأداة لا تستخدم في الجزائر لأنه لا توجد شوق مالية نشطة؛

6. تتميز الودائع بأنها تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي قد يقرض لها البنك عند مواجهة السحوبات المتوقعة وغير متوقعة.

النتائج الخاصة بالجزء التطبيقي

– ترتكز البنوك التجارية العمومية الجزائرية عامة والبنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة على مخاطر القروض بالدرجة الأولى وهذا نظرا لطبيعة النشاط المصرفي في الجزائر الذي يكاد ينحصر في تلقي الودائع منح القروض بشتى أنواعها؛

– لا توجد لدى وكالة المسيلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مصلحة تتكفل بإدارة مخاطر السيولة وإنما تتم العملية على المستوى الوطني؛

– لا يتوفر افصاح منتظم من طرف بنك BADR؛

– لا يتم استغلال فائض السيولة بكفاءة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل زيادة الربحية؛

– يلجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى دعم الخزينة العمومية والبنك المركزي في حالة مواجهة مشاكل في السيولة مثل الازمة التي تعرض لها سنة.

توصيات:

– ضرورة حرص البنوك التجارية على تطبيق مبدأ الافصاح العام بمصداقية وشكل مستمر ودوري، بما يحقق مطالب مستخدمي القوائم المالية في تزويدهم عن وضع السيولة داخل البنوك؛

– وضع خطط وأنظمة إنذار مبكر لمراقبة ومتابعة حركة عناصر السيولة البنكية بشكل يومي كي تكون احدى الأساليب المستخدمة لضبط مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك، وتكون خاصة على مستوى الفروع ؛

– ينصح بإشراك الادارة الدنيا بإدارة مخاطر السيولة حيث أنها تمثل نقطة التماس والتواصل مع الزبائن ولها الدور الاكبر للمحافظة على الأموال المودعة وعلى السيولة البنكية؛

– ضرورة تحدد حجم السيولة التي يحتاجها البنك ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك ويف تؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة؛

– على البنوك تطوير الهيكل لإدارة مخاطر السيولة وذلك من خلال انتقاء وحدة مركزية في البنك تعنى بتلك المخاطر ؛

– ضرورة الاهتمام بفائض السيولة المتوفرة لدى البنوك في أوجه استثمارية متنوعة من أجل زياد ربحية البنك وذلك للمحافظة على القيمة الزمنية للنقود.

آفاق البحث:

– اجراء دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والمصارف الاسلامية العاملة في الجزائر من حيث ادارة مخاطر السيولة؛

– اندماج البنوك التجارية لمواجهة الازمات المتعلقة بالسيولة والمخاطر التي تترتب عليها.

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجـــــع:

أولا: الكتب

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
2. بن علي بن عزوز وآخرون، إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
3. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006.
4. صادق الشمري، نغم حسين نعمة، إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية مداخل وتطبيقات اتحاد المصارف العربية،2016.
5. محمد ناولو: إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار سوريا الفتاة، حلب، سورية، 2016.

ثانيا: المذكرات

1. بوعافية خالد وآخرون، السيولة المصرفية وآثرها على العائد والمخاطر، دراسة مقارنة بين بنكين تجاري وإسلامي، مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الواد، الجزائر، 2018/2017.
2. حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011.
3. حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.
4. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

5. دينا ريمون ملوح، مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات في المصارف الخاصة السورية، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2017.
6. سعيدة طايبي، آليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012/2011.
7. سمية بركاني، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر،2016.
8. شروق رقية، "تحليل وقياس مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتجارية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.
9. عبد الله بم عمرو وآخرون، أثر السيولة على العائد والمخاطرة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر،2017.
10. عبد الله بن عمر وآخرون، أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الواد، الجزائر.
11. عبد النور فالي، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، وفقا لمقررات بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.
12. عثماني عائشة، عراب سمية، واقع تسيير مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2017.
13. عجرود وفاء، دور اللجنة المصرفية في ضبط النشاط البنكي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال' جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009.
14. فرح يعقوب: إدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية 2017.
15. كلارقس حنا، أثر خطر السيولة في الاستقرار المالي للمصارف التجارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2016.
16. مفيدة طلبة، إدارة مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على منهج القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012.

ثالثا: المجلات الدورية

1. أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد،" دعم تسيير مخاطر السيولة في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد7، العدد2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.
2. حدة فروحات وآخرون "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
3. حسن محسن توفيق المطيري، خولة طالب جبار الأسدي، "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد11، العدد 37، 2016.
4. خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، "قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية"، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2016.
5. عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، "تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الغرض والتحديات"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، أم البواقي، الجزائر، 2014.
6. كزافيية بيرونت، "تحديات وفرص بعد إدراج مخاطر السيولة ضمن بازل 3"، المجلة الاقتصادية، العدد 7000، السعودية، ديسمبر 2012.

رابعا: الملتقيات

1. علي أحمد السالوس، إدارة السيولة في المصارف الاسلامية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي المنعقدة في مكة المكرمة يسمبر2010/2009.

خامسا: المواقع الإلكترونية

ite.eastlows.com، بتوقيت 07.30، 10أفريل 2022.
www.bank-of-algeria.dz التوقيت،8:35، 10 أفريل 2022.
.WWW.badrbanque.net

زيارة ميدانية إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.
وكالة الأنباء الجزائرية، "توقيع اتفاقية تعاون بين صندوق ضمان القروض والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الأربعاء 22 ديسمبر 2021، الجزائر.

الملخص:

تعتبر الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر خاصة مع التطورات الكبيرة التي عرفها النشاط البنكي، زاد حجم المخاطر التي تعتبر ملازمة لهذا النوع من النشاطات، وهذا يتطلب إدارة كفؤة و فعالة لهذا المخاطر و من أهمها مخاطر السيولة موضوع الدراسة، حيث تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، معرفة الاستراتيجيات المتبعة و الأدوات المستخدمة لإدارتها ومدى توافقها مع معايير الجهات الرقابية و المعايير الدولية.

وقد توصلت الدراسة الى ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتمتع بسيولة عالية الا ان زيادة السيولة البنكية عن المستوى المطلوب يؤشر على ربحية البنك، لذلك يجب ان تتوفر في هيكل كل بنك تنظيمي مصلحة خاصة بإدارة مخاطر السيولة و الاستفادة من التوصيات التي خرجت بها لجنة بازل.III

الكلمات المفتاحية: البنوك، السيولة البنكية، إدارة مخاطر السيولة

Abstract:

The banking industry is considered one of the industries most exposed to risks, especially with the great developments that banking activity has known. The amount of risks that are inherent in this type of activities have increased, and this requires efficient and effective management of these risks, the most important of which is the liquidity risk under study, as this study aims to know The reality of liquidity risk management in commercial banks, knowledge of the strategies used and the tools used to manage them and their compatibility with the standards of regulatory authorities and international standards.

The study concluded that the Bank of Agriculture and Rural Development enjoys high liquidity, but the increase in bank liquidity above the required level indicates the profitability of the bank, so there must be in the structure of each regulatory bank a special interest in managing liquidity risks and benefiting from the recommendations made by the Basel III Committee.

Keywords: banks, bank liquidity, liquidity risk management